الفساد المالي والإداري .. أشكاله .. مسبباته.. وأثره في إعاقة التنمية دراسة ميدانية على الجهاز الحكومي لمحافظة تعز

دكتور/ عبدالملك أحمد أحمد المعمري(*)

الملخص:

هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على أبرز أشكال الفساد المالي والإداري في الجهاز الحكومي لمحافظة تعز، وتشخيص الأسباب الحقيقية التي ولدت ظاهرة الفساد المالي والإداري في هذا الجهاز، ووصف أثارها على التنمية ومن ثم وضع الحلول والمعالجات لها بما يساهم في تحقيق التنمية المرجوة وخدمة الوطن والمواطن.

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كما قام الباحث بتصميم استبانه من خلال مراجعة الدراسات المتعلقة بالفساد المالي والإداري مكونة من ثلاثة محاور (الأول أشتمل على أربع مجالات تتعلق بأشكال أو أنماط الفساد المالي والإداري بالمؤسسات الحكومية ، بينما أشتمل الثاني على ست مجالات تتعلق بأسباب أو عوامل الفساد المالي والإداري بالمؤسسات الحكومية، في حين أشتمل المحور الثالث على فقرات تبين أثر ظاهرة الفساد المالي والإداري في إعاقة التنمية)؛ وقد بلغ عدد إجمالي فقرات الاستبانة (٨٣) فقرة، تم تطبيقها على عينة عشوائية من موظفي مؤسسات الدولة في المحافظة قيد البحث، بلغ عددهم الإجمالي (٣٢٣) موظفاً. وبعد جمع البيانات وتحليلها باستخدام برنامج **(SPSS)** للتحليل الإحصائي الإصدار ٢٠ وباستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لأهداف الدراسة توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها ما يلي:

(*) أستاذ الإدارة المشارك جامعة تعز ـ الجمهورية اليمنية.

• أن من أكثر أشكال الفساد المالي والإداري انتشاراً في المؤسسات الحكومية هو الفساد الجنائي ومن ثم الفساد السلوكي والفساد المالي والفساد التنظيمي على الترتيب. وأن أسباب ارتفاع الفساد الجنائي في هذه المؤسسات من وجهة نظر العاملين فيها هي مظاهر: الرشوة، والابتزاز، والمحسوبية، والتزوير، ونهب المال العام.

• أن من أكثر العوامل أو الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في الجهاز الحكومي هي: العوامل البيئية الاقتصادية ومن ثم العوامل البيئية الاجتماعية، العوامل المؤسسية والتنظيمية، والعوامل البيئية القانونية، والعوامل البيئية السياسية، والعوامل الفردية على الترتيب. وأهم العوامل البيئية الاقتصادية التي ساهمت في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري هي: عدم العدالة في توزيع الثروة والناتج القومي الإجمالي في المجتمع، تدنى مستوى الراتب الذي يتقاضاه الموظف الحكومي وعدم كفايته لتلبية مطالب الحياة المعيشية.

• أن الفساد المالي والإداري يعيق أي مسار للتنمية وذلك من خلال آثاره السلبية التي من أهمها: هدر المال العام ومقدرات الدولة بإنشاء المشاريع الوهمية وخيانة الأمانة في عمليات الاستثمار والتجارة، وأضعاف مستوى الجودة في البنية التحية العامة، وتهجير أصحاب العقول والكفاءات خارج البلاد وحرمان الدولة والمجتمع من إبداعاتهم وطاقاتهم في العلوم والابتكار، وتدني معدلات الاستثمار وبالتالي تخفيض معدل النمو الاقتصادي وغيرها.

وفي ضوء النتائج التي أظهرتها الدراسة، خلص الباحث إلى مجموعة من التوصيات من عدة جوانب إدارية وتنظيمية، اقتصادية، اجتماعية وتربوية، سياسية، وقانونية التي من شأنها إذا ما وجدت طريقها للتنفيذ أن تساهم في القضاء على أشكال الفساد المالي والإداري بالمؤسسات الحكومية ومساعده هذه المؤسسات في

القيام بتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها وبالتالي تحقيق التنمية المرجوة وخدمة المجتمع.

١ـ المقدمة

إن الفساد المالي والإداري هو أكثر مشكلة يتحدث عنها العالم. وهو كظاهرة من أخطر الأمراض التي تصيب جسد المجتمع فيؤدي إلى الفتك به فإن لم يقتله يصبه بالشلل، فيجعله في دوامة من الفوضى الإدارية ومن اللاستقرار وعدم الثبات، كما يعرقل جهود التنمية ويحد من الاستثمار ويمنع المجتمع من التقدم والرقي والتطور. إضافة إلى الضرر الكبير الذي يلحق بالمؤسسات والمنشآت التي تلعب دوراً أساسياً في تطور مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك لغياب الشفافية في المعاملات والمنافسة الشريفة وانعدام المساواة. فوفقا لتقرير التنمية الذي صدر عن البنك الدولي سنة ١٩٩٧م، أظهرت نتائج استبيان وجه لقرابة ١٥٠ مسئولاً رئيسياً من ٦٠ دولة نامية حول معوقات التنمية، بأن الفساد المالي والإداري هو أكبر معوق للتنمية (تركي وشرفي ، ٢٠١٢ : ٩). كما أنه قادر على التهام منجزات التنمية على نحو مخيف (الشيخلي ، ٢٠٠٣ :٤٦).

والفساد المالي والإداري ظاهرة قديمة، لكن الجديد فيها هو أن حجم هذه الظاهرة آخذ في التفاقم إلى درجة أصبحت تهدد مجتمعات كثيرة بالانحلال الاجتماعي والركود الاقتصادي (خليل ، ٢٠٠٩ : ٢). كما يعتبر ظاهرة عامة في العديد من بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية لكن بنسب متفاوتة، إلا أنه أشد وطأة وضرراً في البلدان النامية والتي منها الجمهورية اليمنية كونها من البلدان ذات الإنتاج الاقتصادي الضعيف والتي تعاني من البطالة وفقر في الخدمات التعليمية والصحية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المتطلبات الخدمية. ويؤكد الشيخلي (٢٠٠٣ : ٤٦) على أن ارتفاع وتيرة الفساد في البلدان النامية يشكل خطورة

اقتصادية وسياسية واجتماعية، ومن ثم فإن مهام المكافحة في هذه البلدان تتزايد باطراد.

في الجمهورية اليمنية، أضعف الفساد المالي والإداري مؤسسات الدولة، وعطلها عن القيام بواجبها، مما شكل خطرا وعائقا للتنمية وعملية التقدم في كل المجالات. فلقد سجلت اليمن ٢,٢ نقطة على مؤشر مدركات الفساد[١] الصادر عن منظمة الشفافية الدولية والإتحاد العالمي لمكافحة الفساد لعام ٢٠١٠م، وجاءت في المرتبة ١٤٦ من بين ١٧٨ دولة متساوية مع ليبيا ومتقدمة عن العراق والصومال والسودان. في حين كانت قد سجلت في عام ٢٠٠٧م ٢,٥ نقطة واحتلت المرتبة ١٣١ من بين ١٨٠ دولة متساوية مع ليبيا ومتقدمة عن العراق والصومال والسودان وسوريا (أنظر الجدول (١)) . كما أظهرت دراسة ميدانية شملت سبع وزارات وخمس جهات حكومية كبيرة أن نسبة ممارسة الفساد الإداري في الوظيفة العامة في تلك الجهات بلغت ٤٢,٥٪ **(Nscoyemen,2009)**.

ونظراً لما يشكله الفساد المالي والإداري من تهديدات للنظام السياسي والاقتصادي وموارد الدولة وكونه سلوك سلبي في المجتمع وظاهرة من ظواهر التخلف وحجر عثرة أمام تحقيق التنمية وتقدم المجتمع والاستثمار الصحيح، فأنه يشكل أهمية كبيرة على المستوى المحلي والدولي تتطلب الكثير من البحث ليتسنى إيجاد أساليب ووسائل لمعالجته واقتراح الخطط والاستراتيجيات الكفيلة للحد من الآثار السلبية الناجمة عنه. وعليه جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل التالي:

(١) مؤشر تنازلي من عشر نقاط يعطي صورة عن مدى الشفافية ومحاربة الفساد في دول العالم، ويتم تصنيف الدول بدرجات تتراوح بين صفر و ١٠ بحيث يشير حصول دولة ما على ١٠ درجات إلى سلامة البلد وخلوها من الفساد بينما يشير الحصول على درجة منخفضة إلى تفشي الفساد والرشاوى والمحسوبية بشكل كبير في البلد صاحب تلك المرتبة.

«ما هي أبرز أشكال آفة الفساد المالي والإداري ومسبباته الرئيسية التي أدت إلى انتشاره في الجهاز الحكومي، وآثاره السلبية التي تعيق عملية التنمية في الجمهورية اليمنية؟»

جدول (١): ترتيب الدول العربية وفق مؤشر مدركات الفساد ٢٠٠٧م و٢٠١٠م
موقع اليمن على الرقم القياسي لإدراك الفساد

مؤشر الشفافية العالمية ٢٠٠٧م			مؤشر الشفافية العالمية ٢٠١٠م		
ترتيب الدولة Country Rank	الدولة Country/ Territory	مؤشر الفساد CPI Score	ترتيب الدولة Country Rank	الدولة Country/Territory	مؤشر الفساد CPI Score
٣٢	قطر Qatar	٦,٠	١٩	قطر Qatar	7.7
٣٤	الإمارات United Arab Emirates	٥,٧	٢٨	الإمارات United Arab Emirates	6.3
٤٦	البحرين Bahrain	٥,٠	٤١	سلطنة عمان Oman	5.3
٥٣	الأردن Jordan	٤,٧	٤٨	البحرين Bahrain	4.9
٥٣	سلطنة عمان Oman	٤,٧	٥٠	السعودية Saudi Arabia	4.7
٦٠	الكويت Kuwait	٤,٣	٥٠	الأردن Jordan	4.7
٦١	تونس Tunisia	٤,٢	٥٤	الكويت Kuwait	4.5
٧٢	المغرب Morocco	٣,٥	٥٩	تونس Tunisia	4.3
٧٩	السعودية Saudi Arabia	٣,٤	٨٥	المغرب Morocco	3.4
٩٩	الجزائر Algeria	٣,٠	٩٨	مصر Egypt	3.1
٩٩	لبنان Lebanon	٣,٠	١٠٥	الجزائر Algeria	2.9
١٠٥	مصر Egypt	٢,٩	١٢٧	سوريا Syria	2.5
١٣١	ليبيا Libya	٢,٥	١٢٧	لبنان Lebanon	2.5
١٣١	اليمن Yemen	٢,٥	١٤٦	ليبيا Libya	2.2
١٣٨	سوريا Syria	٢,٤	١٤٦	اليمن Yemen	2.2
١٧٢	السودان Sudan	١,٨	١٧٢	السودان Sudan	1.6

مؤشر الشفافية العالمية ٢٠٠٧م			مؤشر الشفافية العالمية ٢٠١٠م		
ترتيب الدولة Country Rank	الدولة Country/ Territory	مؤشر الفساد CPI Score	ترتيب الدولة Country Rank	الدولة Country/Territory	مؤشر الفساد CPI Score
١٧٨	العراق Iraq	١,٥	١٧٥	العراق Iraq	1.5
١٧٩	الصومال Somalia	١,٤	١٧٨	الصومال Somalia	1.1

المصدر: الاتحاد العالمي لمكافحة الفساد ـ منظمة الشفافية الدولية.

http://www.transpareney.org /cpi

٢. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تعتبر الإدارة العامل الأساسي في تحقيق التنمية ، فهي المحور المنظم والمحرك لحياة الإنسان، وهي المخولة بتحويل السياسات والخطط العامة إلى مشاريع وخدمات واقعية تلبي احتياجات المواطن والمجتمع. ولكي نكفل تحقيق ذلك يتطلب الأمر توفر إدارة صحيحة خالية من التعقيد والشوائب تضمن الدفع بعجلة التنمية إلى الأمام. لكن نجد أن إدارة الجهاز الحكومي مصابه بداء الفساد المالي والإداري الذي يمثل العائق الرئيسي لعملية التنمية في أي مكان وزمان.

لذا، يجب التخلص من مرض الإدارة المتمثل في الفساد المالي والإداري، الذي يظهر في وضع الخطط الغير سليمة وإصدار القرارات الخاطئة التي تخدم مصالح شخصية أكثر من المصلحة العامة، هذا بالإضافة إلى عمليات الرشوة والاختلاس والتزوير.

والتخلص من ظاهرة الفساد المالي والإداري لا يأتي من خلال التنديد بها بل بالبحث عن أسباب الخلل ومعالجته. وفي هذا الإطار تنبع المشكلة من أهمية إجراء دراسة ميدانية للوقوف على هذه الظاهرة والتصدي لها، خاصة باعتماد الدراسة على

مشاركة الموظفين بآرائهم كمحاولة لاستقاء الحقيقة من أرض الواقع مما يسهم في إكساب الدراسة القبول والاستحسان.

وعليه، سوف تتناول هذه الدراسة ظاهرة الفساد المالي والإداري بالتطبيق على الأجهزة الحكومية لمحافظة تعز، من خلال معرفة أبرز أشكال الفساد المالي والإداري فيها، والأسباب الحقيقية التي أدت إلى تفشي هذه الظاهرة، وآثارها في إعاقة التنمية ورفاهية المجتمع ليتسنى الوصول إلى كيفية التصدي لها ووضع الحلول التي تعمل على الحد من أثارها وتحقيق التنمية.

ويمكن بلورة مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

١) ما هي أبرز أشكال الفساد المالي والإداري في الجهاز الحكومي ؟

٢) ما هي الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في الجهاز الحكومي ؟

٣) ما هو أثر ظاهرة الفساد المالي والإداري في إعاقة التنمية؟

٣.أهداف الدراسة

تتركز أهداف الدراسة على ما يلي:

١) التعريف بماهية الفساد المالي والإداري مفهوماً ، أشكالاً، أسباباً ، وآثاراً.

٢) التعرف على أبرز أشكال الفساد المالي والإداري في الجهاز الحكومي.

٣) تشخيص الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في الجهاز الحكومي.

٤) التعرف على أثر ظاهرة الفساد المالي والإداري السلبي في إعاقة التنمية.

٥) محاولة التوصل لأهم الحلول الممكنة للتصدي لظاهرة الفساد المالي والإداري والحد من آثارها السلبية.

٤. أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الآتي:

١) الأهمية البالغة التي تكسبها دراسة واقع الفساد المالي والإداري في الأجهزة والمؤسسات الحكومية نظراً لسعي الدراسة إلى معرفة مفهوم الفساد المالي والإداري ومعرفة مظاهره أو أشكاله واكتشاف مسبباته، إضافة إلى معرفة أثاره ومردوداته السلبية والتي بلا شك لها دورها في إعاقة التنمية وحسن الأداء الوظيفي ومستوى تقديم الخدمات.

٢) ما تتركه هذه الظاهرة من آثار اجتماعية واقتصادية سلبية وخطيرة على المجتمع.

٣) تركز هذه الدراسة على التعرف على هذه الظاهرة من خلال التعرف على وجهة نظر الموظفين العاملين في المؤسسات الحكومية محل الدراسة باعتبارهم الفئة الرئيسية التي تقوم بتنفيذ السياسات العامة وتقديم الخدمات للمواطنين، ولذا فمعرفة تفكير هذه الفئة في هذا الموضوع ذو أهمية بالنظر لكون المعالجة أشمل وأكثر نجاحاً.

٤) أن معطيات المرحلة تتطلب إدارة تركز على احترام القوانين والأنظمة ، وقادرة على التعامل مع مختلف الظواهر والمفاهيم والتحديات (العولمة، والتقدم التكنولوجي و المعلوماتية، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية) ومواجهتها.

٥) قلة الدراسات الميدانية في هذا المجال، الأمر الذي يتطلب تركيز الانتباه إلى أهمية تناول الموضوع بأبحاث ميدانية شاملة وعميقة يتمكن من خلالها التفريق بين ما أذا كان الفساد نابع من طبائع واستعدادات البشر أو هو الإفساد الذي

تسببه الضغوط والمتغيرات البيئية ومن ثم التوصل من خلالها للكيفية التي يمكن من خلالها التصدي لهذه الظاهرة.

٥ـ فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن هناك فساد مالي وإداري يستشري في المؤسسات الحكومية المختلفة لمحافظة تعز يولد أثارا سلبيه تعرقل عملية التنمية.

٦ـ حدود الدراسة

أولاً :الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على بعض وحدات الجهاز الحكومي في محافظة تعز.

ثانياً: الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على التعرف على أبرز أشكال الفساد المالي والإداري في الجهاز الحكومي لمحافظة تعز، وتشخيص الأسباب الحقيقية التي ولدت ظاهرة الفساد المالي والإداري في هذا الجهاز، ومعرفة أثارها على التنمية.

٧ـ منهجية الدراسة و إجراءاتها

١/٧ـ منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في بحث المشكلة واعتماداً على البيانات الإحصائية التي تم جمعها من عينة الدراسة من موظفي المؤسسات الحكومية في محافظة تعز.

٢/٧ـ مجتمع الدراسة وعينتها :

أشتمل مجتمع الدراسة على عشر مؤسسات حكومية في محافظة تعز، هي كالتالي:

١) المؤسسة العامة للكهرباء

٢) المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي

٣) المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية

٤) الهيئة العامة للمساحة والطرقات

٥) مكتب الإشغال العامة

٦) مكتب الخدمة المدنية

٧) مكتب البريد

٨) مكتب التربية والتعليم

٩) مكتب وزارة المالية

١٠) مكتب الصحة

واعتمد الباحث طريقة العينة العشوائية في توزيع الاستبانه على عينة الموظفين العاملين في المؤسسات الحكومية المشار إليها أعلاه . ولقد بلغ مجموع الاستبانات الموزعة (٤٥٠) استبانه ، بينما بلغ مجموع الاستبانات المستعادة (٣٣١) استبانه، استبعد منها (٨) استمارات لعدم تعبئة جميع البيانات من قبل المبحوثين، ليتبقى لنا (٣٢٣) استبانه فقط لتمثل نسبة الاستبانات المستعادة ٧٢ ٪ من الاستبانات التي تم توزيعها. من ناحية أخرى تجدر الإشارة، أن البعض لم يتجاوب أو يتفاعل مع الاستبيان وموضوعه، وبالطبع أن الأمر كان مقصوداً، بالنظر إلى طبيعة وحساسية محاور الاستبيان ممثلاً بمكتب الصحة. والجدول (٢) يوضح عدد أفراد العينة موزعين حسب المؤسسات الحكومية التي شملها توزيع الاستبانه.

جدول (٢): توزيع عينة الدراسة حسب المؤسسات الحكومية

اسم المؤسسة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستعادة	عدد الاستبانات المستبعدة	النسبة المئوية
المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي	٥٠	٣٥	-	٧٠٪
مؤسسة العامة للكهرباء	٥٠	٢٩	٦	٤٦٪
المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية	٥٠	٤٣	-	٨٦٪
الهيئة العامة للمساحة والطرقات	٥٠	٣٩	-	٧٨٪
مكتب الإشغال العامة	٥٠	٤٣	٢	٨٢٪
مكتب الخدمة المدنية	٥٠	٤٧	-	٩٤٪
مكتب البريد	٥٠	٣٣	-	٦٦٪
مكتب التربية والتعليم	٥٠	٣٦	-	٧٢٪
مكتب وزارة المالية	٥٠	٢٦	-	٥٢٪
الإجمالـــــــي	٤٥٠	٣٣١	٨	٧٢٪

٣/٧ـ أداة الدراسة :

تم تصميم استبانه لغرض جمع البيانات اللازمة للدراسة ، تم صياغة فقراته بناء على مراجعة الدراسات المتعلقة بالفساد المالي والإداري بالإضافة إلى ما لمسه الباحث كونه أحد الموظفين العموميين أو بوصفه مواطن ذو علاقة مباشرة بالخدمات المقدمة من الجهات الحكومية ذات الصلة ، حيث اشتملت على أربعة أجزاء، تضمن الجزء الأول منها على البيانات الشخصية لعينة الدراسة. أما الجزء الثاني فقد تضمن (٤) مجاميع من الفقرات عن أشكال الفساد المالي والإداري التي يعتقد أنها متفشية بين سلوك الموظفين في المؤسسات محل الدراسة ، وهي :

المحور الأول: عن الانحرافات التنظيمية ويتضمن ست فقرات من ١ إلى ٦ .

المحور الثاني: عن الانحرافات السلوكية ويتضمن خمس فقرات من ٧ إلى ١١.

المحور الثالث: عن الانحرافات المالية ويتضمن خمس فقرات من ١٢ إلى ١٦.

المحور الرابع: عن الانحرافات الجنائية ويتضمن ست فقرات من ١٧ إلى ٢٢.

أما الجزء الثالث من الاستبانه فقد تضمن(٦) مجاميع من الفقرات التي تبين الأسباب التي أدت إلى سوء الإدارة وتدني الأداء في المؤسسات محل الدراسة، ويتضمن ما يلي :

المحور الأول: عن العوامل الفردية ، ويتضمن ست فقرات.

المحور الثاني: عن العوامل المؤسسية والتنظيمية، ويتضمن خمسة وعشرون فقرة.

المحور الثالث: عن العوامل البيئية الاقتصادية، ويتضمن أربع فقرات.

المحور الرابع: عن العوامل البيئية السياسية ، ويتضمن أربع فقرات.

المحور الخامس: عن العوامل البيئية القانونية ، ويتضمن أربع فقرات.

المحور السادس: عن العوامل البيئية الاجتماعية ، ويتضمن أربع فقرات.

في حين تضمن الجزء الرابع الفقرات التي تبين أثر ظاهرة الفساد المالي والإداري في إعاقة التنمية وذلك من خلال (١٤) فقرة.

وقد أعطيت خمس بدائل للإجابة، حيث تم الاعتماد على درجات «مقياس ليكرت الخماسي» وهي كالتالي :

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

وتم تحديد درجة الموافقة على فقرات الاستبانه من خلال المتوسط الحسابي لهذه الفقرات كما هو موضح في جدول (٣):

جدول (٣) : المتوسط المرجح ومستوى درجة الموافقة

المتوسط المرجح	المستوى
من ١ إلى ١,٧٩	منخفضة جداً
من ١,٨٠ إلى ٢,٥٩	منخفضة
من ٢,٦٠ إلى ٣,٣٩	متوسطة
من ٣,٤٠ إلى ٤,١٩	عالية
من ٤,٢٠ إلى ٥	عالية جداً

٤/٧ـ الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

تم الاعتماد على برنامج **SPSS (Statistical Package for Social Science)** الإصدار العشرون في تحليل البيانات التي تم الحصول عليها. وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

١) معامل الثبات كرونباخ إلفا (**Cronbach Alpha**)، لغرض معرفة درجة ثبات مقياس الدراسة.

٢) معامل ارتباط سبيرمان (**Spearman Correlation Coefficient**)، لقياس درجة الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات مقياس الدراسة.

٣) النسب المئوية والمتوسط الحسابي والوسط الحساب المرجّح والانحراف المعياري لغرض معرفة واقع متغيرات الدراسة ومدى تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي.

٨ـ الإطار النظري والدراسات السابقة

لضمان تحقيق الدراسة للأهداف المرجوة وللتأكد من تطابق نتائج الدراسة مع فرضيتها أو عدمه فقد تم تناول موضوع الدراسة من خلال المحاور التالية:

أولاً: ماهية الفساد المالي والإداري

أن الفساد ظاهرة إنسانية تحكمها قوانين الإنسان فردا ومجتمعا، يرجع تاريخ ظهور هذه الظاهرة إلى بداية الخلق، ويعتبر التصدي له واجب عقائدي ومن أولويات المتطلبات الإنسانية (خليل، ٢٠٠٩ : ٤). وقد نهى الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم عن الفساد وحذر منه ومن المفسدين وتوعد مرتكبيه بأشد العقاب وبالخزي في الحياة الدنيا وعذاب الآخرة فقال في محكم آيات الذكر الحكيم: ﴿**وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًاۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْۖ كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ**﴾[البقرة:٦٠]؛ ﴿**وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْأَخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَاۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ**﴾[القصص:٧٧]؛ ﴿**إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْىٌ فِى ٱلدُّنْيَاۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْأَخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾[المائدة:٣٣]. كما جاءت العديد من الآيات في القرآن الكريم التي بينت تأثيرات الفساد السلبية على المجتمعات بصورة عامة والأفراد بصورة خاصة، ولم تذكر آية تتحدث عن مصائب الفساد إلا وتبعتها آية تتطرق إلى الهلاك والعاقبة السيئة للمفسدين، ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿**وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا**﴾[الإسراء:١٦]، وأيضا قوله تعالى: ﴿**ٱلَّذِينَ طَغَوْاْ فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴿١١﴾ فَأَكْثَرُواْ فِيهَا ٱلْفَسَادَ ﴿١٢﴾ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ﴿١٣﴾ إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ**﴾[الفجر:١١-١٤]؛ وأيضاً قوله سبحانه: ﴿**ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُواْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ**﴾[الروم:٤١]؛ وقوله تعالى: ﴿**وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ**﴾[البقرة:٢٠٥].

- **الفساد لغة :**

جاء في المصباح المنير أن «الفساد» من مادة فسد ويقال فسد الشيء فسوداً فهو فاسد، والاسم فساد ، والجمع المفاسد (المقري ، ٢٠٠٤ : ٢٨٠). واتفقت غالبية المعاجم اللغوية وفقهاء اللغة في تعريف الفساد فقيل الفساد هو إلحاق الضرر، والمفسدة: خلاف المصلحة، والاستفساد: خلاف الاستصلاح (أبن منظور، ١٩٩٠: ٢١٠). لذا ، فهو لفظ أقترن بالإساءة والتدمير والتخريب والإتلاف في الأرض عامة (مشري وفرحاتي، ٢٠١٠ : ١٠). والفساد في اللغة الانجليزية لا يختلف كثيراً عنه في اللغة العربية فكلمة الفساد **Corruption** هي مشتقة من الفعل اللاتيني **Rumpere** بمعني الكسر أي أن شيئاً ما تم كسره، هذا الشيء قد يكون سلوكا أخلاقياً أو اجتماعياً أو إدارياً (العبيدي، ٢٠١٠ : ١٠). ويرى البعلبكي (١٩٨٦ : ١٠٢٦) أن تفسير معنى كلمة **Corruption** يعني السبب في التغيير من الصالح إلى السيئ ، أو بكلمة واحدة تعني المفردة مضاد للنزاهة **Dishonest**، أو الأذى **Wicked** ، أو السوء **Bad** .

- **الفساد اصطلاحاً:**

في هذا الصدد جاء العديد من المحاولات والاتجاهات، لعل أهمها ما يلي:

١. شرعاً: الفساد هو كل ما خالف أوامر الشرع في الأقوال والأعمال والاعتقاد ، لقوله تعالى: ﴿**وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ**﴾ [المائدة:٦٤]. وذكر مشري وفرحاتي (٢٠١٠ : ٩) أن الجمهور عرف الفساد في باب المعاملات بمعنى البطلان، فالمعاملة الفاسدة هي تلك المعاملة التي تشتمل على مخالفة للشرع في ركن من أركانها أو شرط من شروطها، ويترتب على هذا أن المعاملة الفاسدة لا يترتب عليها أي أثر من الآثار الشرعية.

٢. فقهياً: الفساد يعني مجموع الأفعال المخالفة للقوانين والتنظيمات التي تهدف إلى تحقيق منافع شخصية على حساب المصلحة العامة (حاحة، ٢٠٠٩: ٨٢).

٣. قانونياً: يعتبر الفساد انحرافا عن الالتزام بالقواعد القانونية. وعرفته المنظمة الدولية للشفافية (٢٠٠٥: ٢٣) على أنه «تحريف سلطة ما لفائدة خدمة مصالح خاصة، سواء تعلق الأمر بسلطة سياسية أم بسلطة قضائية أم إدارية أو اقتصادية». وعرف القانون اليمني الفساد في قانونه رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦ بشأن مكافحة الفساد المادة الثانية: بأنه «استغلال الوظيفة العمومية للحصول على منافع خاصة سواء كان ذلك بمخالفة للقانون أو استغلاله باستعمال الصلاحيات المنوطة به».

٤. اجتماعياً: يعتبر الفساد بأنه «علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي في ما يتعلق بالمصلحة العامة» (خير الله، ٢٠٠٤ : ٦٧).

٥. أخلاقياً: هو «أزمة خلقية في السلوك تعكس خللا في القيم وانحرافا في الاتجاهات عن مستوى الضوابط والمعايير التي استقرت عزماً أو تشريعاً في حياة الجماعة وشكلت البناء القيمي في كيان الوظيفة العامة»(شهاب، ١٩٩٩: ٢٣٢).

- **مفهوم الفساد المالي والإداري:**

يعتبر الفساد المالي والإداري **Financial & Managerial Corruption** جزء من الفساد، وظاهرة من ظواهر التخلف الإداري، وسلوك سلبي لشريحة من المجتمع تنعكس بآثارها على مختلف نواحي الحياة (عبود ونوري، ٢٠٠٨)، ويصفه الشيخلي (٢٠٠٣ : ٤٦) بأنه «سلوك إجرامي واضح». كما أنه سلوك ينتج عن الموظف العام والذي يتم في مجال الوظيفة العامة كأداة تنهك المنظمات العامة وتهدر مواردها وتحد من فعاليتها وكفاءتها.

ولقد أوضح الشيخلي (٢٠٠٣ : ٥) أن للفساد المالي والإداري ثلاثة أركان شأنه شأن أي جريمة جنائية أو تأديبية هي: ١. الركن المادي، يتمثل في «الفعل» في مخالفة للقوانين أو الأنظمة واللوائح أو أهداف المرفق العام؛ ٢- الركن المعنوي، يتمثل في «القصد الجنائي»، حيث يتوافر لدى الموظف الفاسد قصد جنائي هو النية في تقديم خدمة أو ميزة لشخص معين دون غيره، وهو يعلم حق العلم أنه يخالف بسلوكه هذا قواعد القانون والواجب الوظيفي؛ ٣- الرابطة السببية بين الفعل والنتيجة، تتمثل بوجود مخالفة يرتكبها الموظف الفاسد لقاء منفعة مالية أو حظوة مستقبلية، والضحية هو القانون الذي تمت مخالفته والمواطنون الذين تعذر عليهم الحصول على هذا الاستثناء.

ويؤكد الكثير من الباحثين والأكاديميين الدارسين للفساد أنه ليس هناك تعريف متفق عليه عام وشامل للفساد المالي والإداري، إذا أن نظرة الباحثين للفساد المالي والإداري ومحاولة تعريفهم له اختلفت باختلاف الحقل العلمي للباحث والمنظور الذي أنطلق منه في تعريفه له، لذا وجدت عدة تعريفات للفساد المالي والإداري، لعل من أبرزها : تعريف المفكر صامويل هنتجتون **S.Huntington** (٢٠٠١: ٢٥٣) بأنه «سلوك الموظف العام عندما ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة». ووفقا لمحمود (١٩٩٤: ٤٠)، يعرفه جوزيف ناي **Joseph Nay** بأنه: سلوك مخالف للواجب الرسمي بسبب المصلحة الشخصية مثل العائلة أو القرابة أو الصداقة أو الاستفادة المالية واستغلال المركز، ومخالفة التعليمات بغرض ممارسة النفوذ والتأثير الشخصي، ويدفع هذا السلوك إلى استعمال الرشوة أو المكافأة لمنع عدالة أو موضوعية شخص معين في مركز محترم، وكذا يشتمل على سوء استخدام المال العام مثل التوزيع غير القانوني للموارد العامة من أجل الاستفادة الخاصة. وعرف حسب تقرير صندوق النقد الدولي لعام ١٩٩٦ بأنه

سوء استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها. كما جاء تعريفه في موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة بما في ذلك كافة أنواع رشاوى المسئولين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين أو القضاة مستبعدة رشاوى القطاع الخاص. وعرفته كذلك بأنه خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة (كنعان، ٢٠٠٨: ٤).

ويعرفه الكبيسي (٢٠٠٠: ٨٨) بأنه «سلوك بيروقراطي يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة غير شرعية». في حين يعرفه محمد والشهابي (٢٠٠٠: ١١٠) بأنه «استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة، بطريقة تشكل انتهاكاً للقانون أو لمعايير السلوك الأخلاقي الراقي».

بالإضافة إلى ذلك، يعرف عبود ونوري (٢٠٠٨) الفساد المالي والإداري على أنه: «هو نتاج الأعمال المخالف للقوانين والسلوك البيروقراطي المنحرف واستغلال الموظفين العموميين لمواقعهم وصلاحياتهم وهو في نفس الوقت وفي كثير من الحالات سلوك استثنائي تفرزه الفجوة الكبيرة بين ما ينبغي إن يكون وما هو كائن وهو سلوك إداري غير رسمي بديل للسلوك الإداري الرسمي تحتمه الظروف الواقعية، ويقتضيه التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي تتعرض له المجتمعات». ويعرفه خليل (٢٠٠٩ : ٣) على أنه «محاولة شخص ما وضع مصالحه الخاصة بصورة محرمة أو غير مشروعة فوق المصلحة العامة التي تعهد بخدمتها أو أنه سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية بسبب مكاسب شخصية أو قرابة عائلية خاصة، أو لمكانة خاصة أو سلوك يخرق القانون عن طريق ممارسة بعض أنواع السلوك الذي يراعى المصلحة الخاصة». وهو يتفق مع التعريف الذي جاء به تركي

و شرفي (٢٠١٢: ٣) بأنه: «جميع المحاولات التي يقوم بها المدراء والعاملون يضعون من خلالها مصلحتهم الخاصة غير المشروعة فوق المصلحة العامة، متجاوزين القيم التي تعهدوا باحترامها وخدمتها والعمل على تطبيقها».

ويعرف الباحث الفساد المالي والإداري إجرائيا بأنه: الممارسات أو السلوكيات الغير قانونية والغير شرعية التي تتم بشكل فردي أو منتظم داخل الجهاز الإداري الحكومي وتؤدي إلى هدر المال العام وانحراف هذا الجهاز عن أهدافه الأساسية المتمثلة بتحقيق المصلحة العامة من أجل تحقيق مصالح ومنافع شخصية.

مما سبق يمكن استخلاص الخصائص التالية للفساد المالي والإداري:

- سلوك أو تصرف إداري غير شرعي وغير قانوني يقدم فيه الموظف العام المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.
- ظاهرة شمولية تواجه مختلف الشعوب والأمم والدول المتقدمة والنامية.
- تتعدد أشكاله وأصنافه وتختلف وتتداخل أسبابه لتمس مختلف الجوانب الشخصية والتنظيمية والبيئية.
- ذو طبيعة مستمرة ومتغيرة ومتجددة يتزايد نتيجة للظروف التي تدعو إليه كالحروب والأزمات الاقتصادية، وتحولات المجتمع الحديث كالتقدم التكنولوجي والتغيرات السكانية والاجتماعية والتغيرات في ظروف الحياة وأنماط النشاط البشري.
- يصيب الجهاز الإداري للدولة ومختلف مرافقه العامة ابتداء من قمة هرمه الإداري حتى قاعدته.
- له تأثير سلبي على برامج التنمية ومختلف نواحي الحياة .

ثانياً : أشكال وأنماط الفساد المالي والإداري

لا يقتصر الفساد المالي والإداري على شكل أو نمط بحد ذاته، بل يتوسع ليشمل عدة أشكال أو أنماط تتداخل فيما بينها وغالباً ما يكون انتشار احدها سبباً مساعداً على انتشار بعض الأنماط الأخرى. ويقسم الفساد المالي والإداري إلى أربعة مجموعات من الانحرافات هي : (الشميمري ، ٢٠٠٦ : ٢٦)

١) الانحرافات التنظيمية: وهي تلك الانتهاكات أو المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل وانتظامه ، ومن أهمها :

- عدم احترام وقت العمل: ومن صور ذلك، عدم الالتزام بأوقات ومواعيد الحضور والانصراف ـ إضاعة الوقت في قراءة الصحف ـ استقبال الزوار ـ الانتقال من مكتب إلى أخر ومن إدارة إلى أخرى للحديث مع العاملين في مكان العمل لتبادل آخر الأخبار ، مما يؤدي إلى عدم الالتزام بتأدية الأعمال أثناء ساعات العمل الرسمية، والذي يترتب عليه انخفاض الإنتاج وتدهور مستوى الخدمات العامة.
- امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه: ومن صور ذلك، رفض الموظف أداء العمل المكلف به من قبل رؤسائه ـ امتناع الموظف عن القيام بأعمال وظيفته ـ عدم القيام بالعمل على نحو صحيح ـ التأخير في أداء العمل .
- التراخي: ومن صور ذلك، ميل معظم العاملين إلى التراخي والتكاسل ـ القيام بالعمل فقط من أجل الحافز المادي أو الصالح الشخصي من جهة أو الخوف من جهة أخرى ـ تنفيذ الحد الأدنى من متطلبات الوظيفة الذي يبعد الموظف عن حد الخطر كالفصل أو الإنذار أو الخصم المادي .

▪ عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء: ومن صور ذلك، العدوانية تجاه الرئيس ـ وعدم إطاعة أوامر الرئيس ـ عدم احترام الرئيس والبحث عن المنافذ والأعذار لعدم تنفيذ أوامره والالتزام بتعليماته. وقد تكون هذه التصرفات نتيجة لبعض التصرفات التي قد يمارسها بعض الرؤساء على الموظفين، مثل حرمان الموظف من علاوة أو مكافأة تشجيعية، أو تمييز في الترقيات والحوافز.

▪ السلبية: ومن صور ذلك، عدم إبداء الرأي ـ اللامبالاة ـ عدم الميل للتجديد والتطور والابتكار ـ العزوف عن المشاركة في اتخاذ القرارات ـ الانعزالية ـ عدم رغبة بعض الموظفين في التعاون مع زملائهم في العمل ـ تجنب الاتصال بالأفراد الآخرين.

▪ عدم تحمل المسئولية: ومن صور ذلك ، تحويل الأوراق من مستوى إداري أعلى إلى مستوى أقل أو العكس للتهرب من التوقيعات.

▪ إفشاء أسرار العمل: ومن صور ذلك، إفشاء الأسرار الخاصة بالأفراد المتصلين بالمنظمة سواء من الأفراد العاملين بها أو عملائها ـ أدلاء بعض الموظفين ببيانات خاطئة أو غير مؤكدة إلى مندوبي وسائل الإعلام والتي قد يترتب عليها ضرر بالمنظمة.

٢) الانحرافات السلوكية : وهي تلك الانتهاكات أو المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف العام وتتعلق بمسلكه الشخصي وتصرفه، ومن أهمها:

▪ عدم المحافظة على كرامة الوظيفة: ومن صور ذلك، ارتكاب الموظف لفعل فاضح مخل بالحياء في أماكن العمل أو خارج مكان العمل ـ التورط في جرائم شرفية أو أخلاقية.

▪ سوء استعمال السلطة: ومن صور ذلك، تقديم الخدمات الشخصية وتسهيل الأمور وتجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية في منح أقارب أو معارف

المسئولين ما يطلب منهم من أجل احتفاظهم بمناصبهم أو تحقيق مكاسب شخصية.

▪ الوساطة: شكلاً من أشكال تبادل المصالح يلجأ إليها الموظف في حالة الندب أو النقل أو الترقية أو العلاوة أو إرضاء رئيسه عليه في العمل .

٣) الانحرافات المالية: وهي تلك الانتهاكات أو المخالفات المالية والإدارية التي تتصل بسير العمل المنوط بالموظف، وتتمثل فيما يلي:

▪ مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة: مثال ذلك الأحكام المالية التي تنظم عمليات المخازن والمشتريات وقواعد المزايدات والمناقصات وترسية العقود وغيرها.

▪ مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية: ويحدث عند عدم موافاة جهاز الرقابة المالية بالحسابات والمستندات الخاصة بالمنظمة أو عدم الرد على ملاحظاته أو مكاتباته أو ما يطلبه من بيانات بدون مبرر أو عذر مقبول مما يعوق عمل هذا الجهاز ويؤثر على فاعليته.

▪ فرض المغارم: وتعني قيام الموظف بتسخير سلطة وظيفته للانتفاع من الأعمال الموكولة إليه في فرض الإتاوات على بعض الأشخاص أو استخدام القوة البشرية الحكومية من العمال والموظفين في الأمور الشخصية في غير الأعمال الرسمية المخصصة لهم.

▪ الإسراف في استخدام المال العام: ومن صور ذلك ، تبديد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث والرواتب المدفوعة بلا عمل على حشد السكرتارية وأجهزة العلاقات العامة ـ المبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية ـ إقامة الحفلات الترفيهية والإنفاق ببذخ على الدعاية والإعلان والنشر في الصحف

والمجلات في مناسبات التهاني والتعازي والتأييد والتوديع لكبار المسئولين تملقاً ونفاقاً.

٤) الانحرافات الجنائية: وهي تلك الانتهاكات أو المخالفات التي يرتكبها الموظف وتنطوي على جرائم جنائية، ومن أكثر صورها ما يلي:

▪ الرشوة: التي تؤدي إلى الإخلال بهيبة الوظيفة وإهدار مبدأ الخدمة العامة. وتتمثل في (العمولة أو الهدية) التي تدفع للموظفين المتنفذين وغيرهم من المسئولين في الحكومة والقطاع العام لتسهيل وانجاز المعاملات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال في الصفقات والمقاولات الحكومية.

▪ اختلاس المال العام: ومن صور ذلك، تحصيل أموال غير مستحقة بعضها من قبيل الرسوم أو الغرامات أو العوائد أو الضرائب ـ نهب خزينة المنشأة أو سرقة مخازنها بواسطة المسئولين عنها، ومعالجة ذلك بقيود دفترية وتزوير توقيعات ـ تحويل جانب من المشتريات أو الممتلكات إلى ملكية خاصة ـ مبالغة بعض الموظفين تحديد مصاريف الإقامة والانتقالات في المهام والسفريات ـ استغلال الهواتف والبريد والسيارات والأدوات المكتبية الحكومية لأغراض شخصية بحتة.

▪ التزوير: هو تغيير في طبيعة المستندات والوثائق الرسمية حتى تستعمل فيما زورت من أجله (علوان، ٢٠٠٧ : ٦٣). ومن صور ذلك، التزوير في أوراق توثيق أحد العقود ـ التزوير في محاضر الجلسات أو الحكم ـ التزوير في كشوف الترقيات، أو المرتبات والمكافآت والحوافز وغيرها.

▪ المحسوبية: التي يترتب عليها شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج. والمحسوبية نوعان: أما محسوبية اجتماعية، تتمثل باختيار الأقارب والمعارف والأصدقاء وأبناء العشيرة الواحدة والمدينة الواحدة في التعيين، أو محسوبية سياسية،

التي لا تتوقف عند حدود اختيار الموالين سياسياً وحزبياً فحسب بل تمتد إلى معاقبة ومحاربة الخصوم السياسيين أو المستقلين بحرمانهم، بل وفصلهم من الوظائف العامة، دون الأخذ بنظر الاعتبار مبدأ الكفاءة والجدارة.

▪ الابتزاز: ويتمثل في الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد .

ثالثاً: أسباب الفساد المالي والإداري

الفساد المالي والإداري ظاهرة ذات جذور عميقة تتداخل وتتفاعل فيها أسباب وعوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، يمكن رصد أو تحديد ثلاث مجموعات رئيسية من هذه الأسباب كالآتي:

١) عوامل فردية

هي أسباب تعزى إلى الشخص نفسه وتتعلق بطبيعته وتربيته وصفاته الخُلقية أو قيمه الأخلاقية التي اكتسبها من المجتمع الذي يعيش فيه من خلال العادات والتقاليد والسلوكيات التي يحملها هذا المجتمع. ومن العوامل الفردية التي تساعد الفرد على ارتكاب الانحرافات والفساد المالي والإداري ما يلي:

• عدم الاهتمام بغرس الأخلاق والقيم الدينية والخشية من الله في نفوس الأطفال منذ الصغر تدفع الفرد إلى ارتكاب انحرافات وسلوكيات غير حميدة كقبول الرشوة، وعدم تحمل المسؤولية، وعدم احترام القانون.

• ضعف الوازع أو الالتزام الديني وضعف الولاء الوطني يؤثر على الجانب الأخلاقي للفرد فيستسهل الصغائر والكبائر، ويتفنن في سرقة المال العام والاستغلال السيئ لسلطته ولا همّ له سوى المصلحة الذاتية، أما مصلحة الوطن فلا وجود لها في حياته إلا في خطاباته الجوفاء وتصريحاته المضللة.

• الوعي العام والثقافة العامة الخاطئة والمغلوطة تساعد في خلق المتطرفين والفاسدين وانتشار الانحرافات.

• غياب النموذج أو القدوة الحسنة أو فسادهما، فهناك أناس ينظر لهم مثلا أعلى ، بحكم المؤهل أو المنصب والمهنة والسن، هذه القدوة إذا ما فسدت وتبدلت المفاهيم لديها، تؤثر في المحيط الذي يتخذها قدوة ويقتدي بها.

• الدوافع المتعلقة بالحاجات الأساسية للإنسان والقدرات العامة والقدرات الفعلية الخاصة، حيث يختلف الأفراد في أسلوب إشباع حاجياتهم الفسيولوجية والفطرية وقد يؤدي التقصير في هذا الإشباع إلى إصابة الموظف بالقلق والتوتر والتفكير الدائم في كيفية إيجاد مصادر أخرى لإشباع النقص(شتاء ، ١٩٩٩ : ٣٣).

• تأثير الأسرة، والانحدار الطبقي والحاجة المادية، والمنظومة القيمية للفرد.

• الأنانية وحب الذات، والمظهرية، والتقليد.

٢) عوامل مؤسسية وتنظيمية

هي أسباب تعزى للمنظمة نفسها . وتتمثل من وجهة نظر العبيدي (٢٠١٠: ١٢) في الإجراءات المعقدة البيروقراطية وغموض التشريعات وتعددها أو عدم العمل بها ضمن المنظمة لعدم اعتمادها على الكفاءات الجيدة في كافة الجوانب الإدارية. في حين يرى الصقال وسعيد (٢٠١٠: ٩) أن الأسباب التنظيمية الرئيسية الداعمة لتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري تتمثل في:

• رسم وتحديد الإستراتيجيات والسياسات التي تخدم فئات معينة وأغراض شخصية لبعض العاملين في المنظمة أو خارج المنظمة.

• اتخاذ القرارات غير الداعمة لديمومة وبقاء المنظمة.

• وجود خلل في القوانين والأنظمة بحيث أصبحت تدعم حالات الفساد.

- اختيار العناصر القيادية غير المناسبة للعمل القيادي.
- اختيار الموظف واستخدامه خارج الضوابط التي تؤهله لمسئوليته وكفاءته بالمقارنة مع العمل المسند إليه ودخول عنصر المحاباة من اجل قرابة أو مصلحة مشتركة ونحو ذلك من الأسباب الخفية.

ويذهب أحد الباحثين إلى أن أكثر العوامل والاعتبارات التنظيمية التي تؤدي إلى ظهور الفساد والانحراف الإداري، هي: (آل الشيخ ، ٢٠٠٧ : ٥٥).

- تصميم هياكل بيروقراطية بطريقة لا تسند إلى الأسس والمقومات التنظيمية السليمة.
- تخلف القيادات الإدارية وضعف تأثيرها على مجموعة التابعين.
- ضعف المستوى المادي للوظيفة الحكومية.
- عدم كفاية نظم الحوافز المادية المعنوية المعمول بها.
- إحساس العاملين في الأجهزة البيروقراطية بأن هذه الأجهزة أداة سيطرة وتسلط وليست أداة لخدمة المجتمع.

ويمكن إيراد خلاصة لأهم العوامل المؤسسية والتنظيمية المسببة للانحرافات وتفشي الفساد المالي والإداري ، كما يلي :

- التضخم في حجم المنظمة: أن التضخم في حجم المنظمات والأجهزة والإدارات والأقسام الإدارية غالباً ما يكون مرتبطاً بوجود البطالة المقنعة أو الترهل أو التضخم الوظيفي (كثرة عدد الموظفين دون حاجة لذلك) والترهل التنظيمي (كثرة عدد الوحدات أو الأقسام أو الشعب أو الدوائر دون حاجة لهذا التوسع في التقسيم إلا لغرض تكبير دائرة صغيرة أو تكبيرا لمنزلة القائم بإدارتها) (الشيخلي، ٢٠٠٣: ٦)، وهذه بدورها تؤدي إلى ممارسات غير قانونية وسلوكيات فساد إداري

لا يمكن السيطرة عليها بسهولة (تركي وشرفي، ٢٠١٢: ٨) كتداخل الاختصاصات وتعقيد سير المعاملات وتعويق الخدمات الجماهيرية لغرض الابتزاز والرشوة والوساطة وغيرها هذا بالإضافة إلى الإسراف في الإنفاق على المباني والأثاث والمعدات والأجور والمرتبات.

• ثقافة المنظمة: إن عدم وجود ثقافة تنظيمية قوية ومتماسكة وايجابية تؤدي إلى التزام عال والتحلي بأخلاقيات إدارية سامية، قد يكون سببا لممارسات فاسدة حيث إن اغلب هذه الثقافة التنظيمية غالبا ما يرافقه شيوع ثقافة الفساد في المنظمة أو الإدارة الحكومية (تركي وشرفي ، ٢٠١٢ : ٨).

• ضعف النظام الرقابي وتقييم الأداء وتعدد الأجهزة القائمة بها وعدم تكامل جهودها: يضعف من تأثيرها و يجعل من الممارسات الفاسدة روتينا ساريا يمر دون مساءلة أو حساب،مما يدعو لإعادة النظر باستمرار في النظم الرقابية وأساليب تقييم الأداء فلقد تطورت هذه النظم كثيراً وأصبحت متاحة للمسئولين الكثير من الأدوات الفاعلة التي تساعد في ضبط حالات الفساد الإداري (تركي وشرفي، ٢٠١٢: ٨).

• القيادات الغير مؤهلة وغير المتخصصة: تسهم في تفشى الظواهر السلبية وإصدار القرارات الخاطئة في المؤسسة وضعف تأثيرها على مجموعة التابعين.

• طبيعة العمل المؤسسي: إن درجة وضوح العمل وأهداف المؤسسات ومنظمات الأعمال وشفافية عملها له اثر كبير في تقليل حالات الفساد الإداري، أما المؤسسات التي تقتضي طبيعة عملها الكثير من السرية والسرعة، ولديها موارد كثيرة بعيدة عن الرقابة الشعبية والإعلامية فان حالات الفساد الإداري تكثر فيها ويمكن إخفاءها بسهولة كما يتوقع مرتكبوها (تركي وشرفي ، ٢٠١٢ : ٨).

• ضعف سياسات الاختيار والتعيين وفسادهما: فعدم وجود معايير واضحة للتعيين وسيطرة المحسوبية والمحاباة عند تعيين الأفراد في الوظائف العامة أو القيادية يؤدي إلى سوء اختيار القيادات والأفراد وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب مما يسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.

• الهياكل التنظيمية وهياكل السلطة: إن عدم وضوح الصلاحيات والسلطات وعدم تناسبها مع المسئولية، وعدم تناسب الهيكل التنظيمي مع طبيعة العمل، وعدم وجود وصف وظيفي واضح يزيد من احتمال ممارسة الفساد الإداري في منظمات من هذا النوع أكثر من غيره (تركي وشرفي ، ٢٠١٢ : ٨).

• المركزية الشديدة وعدم تفويض السلطة وتعدد المستويات الإدارية (شتاء، ١٩٩٩: ٤٦)، تركيز السلطة الإدارية بالمستويات العليا وعدم تفويضها للمستويات الوسطى والدنيا وتعدد المستويات الإدارية وطول خطوط الاتصال يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة وغير واقعية، بالإضافة إلى كثرة التعقيدات والإجراءات الروتينية البطيئة.

• البيروقراطية المفرطة وتشابك الاختصاصات التنظيمية للوحدات الإدارية، وتخلف الإجراءات الإدارية وعدم مواكبتها لروح العصر وحاجات المجتمع.

• عدم الاستقرار الوظيفي: أن شعور الموظف خاصة في الإدارات العليا من أن منصبه هو فرصة يجب أن يستغلها لفترة محددة تجعل منه أكثر ميلا لممارسة حالات فساد إداري لغرض الإثراء وبناء النفوذ وتوطيد العلاقات مع الآخرين على حساب مصلحة المنظمة والنزاهة والعدالة (تركي وشرفي ، ٢٠١٢ : ٨).

• غياب الأساليب العلمية: فعدم اعتماد وتطبيق نظرية الإدارة العلمية في وضع الخطط واتخاذ القرارات يجعل العمل في المؤسسات يتم بعشوائية وتلقائية مما يسهم في نشوء الانحرافات والفساد المالي والإداري.

٣) عوامل بيئية

هناك عوامل بيئية تعد من أهم الأسباب الرئيسة التي تهيئ الفرد لممارسة الفساد المالي والإداري، يمكن تصنيف هذه العوامل البيئية بأربع مجاميع رئيسية كالآتي:

أ- الأسباب السياسية

تعد هذه الأسباب هي الأخطر من نوعها حيث تقود هذه الأسباب إلى الولاءات الجزئية والتي تقود إلى تحقيق مصالح أقلية دون المصلحة العامة (الصقال وسعيد، ٢٠١٠: ١١). ومن الأسباب أو العوامل السياسية المساعدة على تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري ما يلي :

- هيمنة الساسة الفاسدين على مختلف نواحي الحياة، والتي تعد سبباً في انتشار حالات الفساد الثقيل (الغالبي والعامري ، ٢٠١٠ : ٣٩٦).
- قلة الوعي (الوعي السياسي) وعدم معرفة الآليات والنظم الإدارية التي تتم من خلالها ممارسة السلطة، وهو أمر يتعلق بعامل الخبرة والكفاءة لإدارة شؤون الدولة (الوائلي ، ٢٠٠٦).
- بروز التكتلات السياسية وتأثيرها على الحكومة من خلال المقايضات السياسية وغيرها من وسائل الضغط والعوامل الأخرى.
- البيئة السياسية الفاسدة والتي تظهر من خلال عدم الاستقرار السياسي، وعدم وجود دستور دائم، عسكرة المجتمع (الغالبي والعامري ، ٢٠١٠ : ٣٩٦) والمحاباة، والتعيين لأغراض سياسية والتساهل في تطبيق القانون والواسطة، إضافة لطبيعة العمل التشريعي وما يصاحبه من وسائل ضغط وسوء تقييم للمناطق الانتخابية وانتشار الرشوة.

• ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها وضعف دور وسائل الإعلام ومحدودية الحريات التي تتمتع بها هذه الوسائل في الكشف عن قضايا الفساد إضافة إلى ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات المتخصصة بمحاربة الفساد (مصلح ، ١٩٩٨ : ٥٨ ؛ الغالبي والعامري ، ٢٠١٠ : ٣٩٦).

• ضعف الإرادة والنية الصادقة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد وعدم اتخاذها إجراءات صارمة، وقائية أو علاجية عقابية بحق عناصر الفساد (مصلح، ١٩٩٨: ٥٩) .

ب-الأسباب الاجتماعية

تتمثل في القيم واطر البناء الاجتماعي للمجتمعات التي يمكن أن يشكل الجانب السلبي فيها مدخلا واسعا لممارسات إدارية فاسدة على مختلف المستويات وعوائق في بناء نظام أو جهاز أداري متطور . ولعل من أهم العوامل الاجتماعية التي تساعد في انتشار الانحرافات والفساد المالي والإداري ما يلي:

• التركيبة السكانية والولاء العائلي والقبلي ، التي تؤثر على انتشار الوساطة والمحاباة في انجاز الأعمال والتفرقة في تقديم الخدمة لأفراد المجتمع وبالتالي انعدام المساواة الاجتماعية.

• ضعف دور مؤسسات وجمعيات النفع العام في القيام بدورها.

• العلاقة مع المسئولين في الإدارات العليا، وهذه قد تكون سببا لممارسات إدارية فاسدة تنتج عن استغلال النفوذ لهؤلاء المسئولين والاحتماء بهم سواء كانت العلاقة قرابة أو ارتباط مصالح أو صداقة.

• القيم المشوهة السائدة في المجتمع، شيوع ثقافة الفساد في المجتمع، فقدان الحراك الاجتماعي وجمود التفكير والتحجر وعدم قبول التغيير، وزيادة عدد السكان

وشح الموارد واستطرافها بالتعصب الطائفي والديني (الغالبي والعامري ، ٢٠١٠: ٣٩٠).

ج- الأسباب الاقتصادية

تشكل العوامل الاقتصادية تأثير فعالا على تفشي ظاهرة الانحراف والفساد المالي والإداري بأجهزة الدولة، ويختلف تأثيرها كما وكيفا تبعا للظروف الاقتصادية المختلفة. ومن أهم العوامل الاقتصادية المساعدة على الانحراف والفساد المالي والإداري ما يلي:

- سوء التخطيط لعملية التنمية الاقتصادية وفقاً لأسس علمية وغياب دراسة الجدوى لأغلب المشاريع.
- السياسات الاقتصادية والنقدية المرتجلة للدولة، وانخفاض الأجور وتدهور قيمة العملة ومحدودية فرص الاستثمار، وعدم فعالية نظم الرقابة الاقتصادية والمالية في المؤسسات (الغالبي والعامري ، ٢٠١٠ : ٣٩٦ -٣٩٠).
- تطور متطلبات الحياة، ازدياد تدخلات الدولة، وارتفاع الكبير والمستمر للمشتريات العامة (آل الشيخ، ٢٠٠٧: ٥٨).
- عدم توزيع الثروة في المجتمع بشكل عادل إضافة إلى ما تحمله البيئة الاقتصادية من سوء الأوضاع المعيشية للعاملين الناجمة عن عدم العدالة في منح الرواتب والأجور، مما يؤدي بالتالي إلى ظهور فئة كثيرة الثراء مقابل فئات أخرى محرومة في المجتمع ما يؤدي إلى بروز سلوكيات منحرفة وفاسدة في أجهزة الدولة (إيمان ومريم ، ٢٠١٠ : ٧).

د- الأسباب القانونية

تساهم عوامل البيئة القانونية إلى حد كبير في انتشار حالات الفساد المالي

والإداري إذا كانت تتصف بعدم النزاهة وعدم الاستقلالية والخضوع الكامل للسلطة السياسية أو التنفيذية في الدولة (الغالبي والعامري، ٢٠١٠ : ٣٩٠). ويمكن الإشارة إلى أهم هذه العوامل كما يلي:

• التغيير المستمر للقوانين والتشريعات وتعددها، الثنائية في تفسير القوانين، ينشأ ثغرات كثيرة تمكن بعض المسئولين من الاستفادة منها في تحقيق مكاسب في صالحهم (الغالبي والعامري ، ٢٠١٠ : ٣٩٧).

• استمرار سريان بعض القوانين واللوائح رغم تخلفها وعدم موضوعيتها.

• تناقض النصوص القانونية، فالأسلوب الغالب في تطوير القوانين هو التعديل الجزئي المتكرر، الأمر الذي أدى إلى كثير من التناقضات، حيث يقرر نص حق متخذ القرار، بينما تقييده نص آخر في نفس القانون، فأحيانا يحدد نص اختصاص جهاز بينما نجده قد منح نفس الاختصاصات لجهاز آخر.

• ضعف الجهاز القضائي وعدم استقلاليته وعدم قدرته على تنفيذ الأحكام (مصلح، ١٩٩٨: ٥٩).

رابعاً: الآثار السلبية للفساد المالي والإداري التي تعيق مسيرة التنمية

أن الفساد سلوك ضار يؤدي إلى الاضطراب والإخلال، وآفة خطيرة له آثار ونتائج سلبية تطال كل مقومات الحياة (**Myint, 2000**)، لكن التركيز هنا سيكون على أثر الفساد المالي والإداري على التنمية. وفقاً لـ **Deardorff (2006)**، و **Myint and Krueger (2009)**، التنمية هي الزيادة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ورفاهية الأفراد في أي بلد مع النمو المطرد من، بلد فقير وبسيط إلى بلد حديث ومزدهر. فنطاق التنمية يشمل النمو الاقتصادي ، توزيع الدخل والثروة، النفقات العامة وجودة البنية التحتية. وللفساد المالي والإداري تأثير كبير على التنمية حيث يدمر مقدرات وموارد التنمية ويقف حجر عثرة أمام تحقيق أي مشاريع أو

استثمارات تخدم الصالح العام. كما تنعكس آثاره بشكل واضح على المواطن الذي يصعب عليه تحقيق أهدافه التي يرجوها من خلال تعامله مع الجهاز الحكومي إلا بأساليب لا أخلاقية تفتقد إلى الحكمة والشفافية. ومن وجهة نظر العديد من الباحثين والمهتمين بدراسة هذه الظاهرة مثل العبيدي (٢٠١٠ : ٢) فالفساد عندما يتغلغل في جسم الإدارة الحكومية يصبح كالسرطان الذي يمتد إلى كل خلية من خلايا الكائن الحي ينهك الأجهزة الحكومية ويضعف أدائها ويهدر مواردها ويضعف مناعتها ويكثر من انتشار الأمراض الإدارية المزمنة. من خلال أدلة قوية، **Mauro, (1995)**؛ **World Bank (1997)**، دل أن الفساد له آثار سلبية على الاستثمار، والنمو الاقتصادي، جودة البنية التحتية و بالتالي الرفاهة الاجتماعية. وباختصار، الفساد المالي والإداري يعتبر هو المعوق الأول للتنمية المستدامة ومعوق أول للأداء الحكومي الجيد (**Ades & Die Tella, 1996**)، والعقبة الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية (**Myint, 2000 ؛ Kaufmann, 1997**).

ويمكن تلخيص أهم نتائج الفساد المالي والإداري وآثاره السلبية التي تعوق أي مسيرة للتنمية كالآتي:

١. هدر المال العام ومقدرات وموارد التنمية:

تهدر أموال الدولة من خلال الاختلاس والسرقة وسوء التقديرات للمشاريع وإنشاء المشاريع الوهمية وخيانة الأمانة في عمليات الاستثمار والتجارة. وفقا لإيمان ومريم (٢٠١٠ : ٧) فالدولة تخسر مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءا من الإنتاج والدخل والواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على النشاطات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك تهدر الحكومات كثيراً من مواردها عندما يتم تقديم الدعم إلى فئات غير مستحقة ولكنها تتمكن من الحصول عليه برشوة أو نفوذ أو أي وسيلة أخرى.

٢.هجرة أصحاب الكفاءات والعقول النابغة خارج البلاد :

عندما يشعر أصحاب العقول والأدمغة بالغبن وعندما يفتقدون احترامهم يصيبهم الإحباط مما يؤدي إلى ضعف إحساسهم بالمواطنة والانتماء إلى البلد ، ولأن الإنسان دائما ما يبحث عن الرقي وعن الحياة الأفضل له ولأسرته ، فإنهم يضطرون إلى الهجرة إلى أماكن أخرى يحترمون فيها ويتوفر فيها المناخ المناسب الذي يستطيعون فيه تقديم إبداعاتهم وتفريغ طاقتهم من العلوم والابتكار، وبالتالي تخسر الدولة أهم مواردها وطاقاتها البشرية.

٣.إضعاف مستوى الجودة في البنية التحية العامة:

نتيجة للفساد المالي والإداري فإن عقود المشتريات الحكومية توزع بطريقة تقلل من جودة البنية التحتية ومشاريع الخدمات العامة نظراً لأن اختيار مثل هذه المشروعات يخضع في هذه الحالة للفرص المحتملة للحصول على الرشاوى. هذا بالإضافة إلى الاختلاسات التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار في هذه المجالات، وإساءة توجيهها بالشكل السليم مما يزيد من التكلفة الكلية للمشروعات الخدمية الحكومية، وبالتالي استبعاد المشروعات الاجتماعية في مجالات الصحة والإسكان والتعليم، ناهيك عن الفساد المواكب أيضاً لعمليات التشييد والبناء من حيث عدم مطابقتها للمواصفات الهندسية، الأمر الذي يتسبب في سرعة انهيار كثير منها بعد بنائها بفترة قصيرة.

٤.إساءة توزيع الدخل والثروة:

بينت الدراسات أن الفساد المالي والإداري يزيد بشكل كبير من عدم المساواة في الدخل (**Alonso-Terme, 2002; Gyimah- Gupta, Davoodi, & Brempong, 2002; Myint, 2000**).

في حين لاحظ **Li، Xu، & Zou (2000)** أن الفساد يؤثر على عدم المساواة في الدخل على شكل **U** مقلوبة، أي أن عدم المساواة في الدخل تكون منخفضة عندما يكون مستوى الفساد مرتفع أو منخفض، في حين تكون عدم المساواة مرتفعه عندما وسيطة الفساد. والفساد المالي والإداري يرتبط بسوء توزيع الدخل والثروة من خلال استغلال أصحاب السلطة والنفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع ومناصبهم في النظام السياسي في الدولة، ما يسمح لهم بالسيطرة على معظم الموارد الاقتصادية والمنافع الخدمية التي تقدمها الدولة. ويرى خليل (٢٠٠٩ : ٨) أن الفساد المالي والإداري يؤثر بشكل مباشر على العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية نظراً لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات لصالح الجماعات الأكثر قوة ممن يحتكرون السلطة والنفوذ، ناهيك عما يسببه الفاسدون من إضعاف قيمة العملة الوطنية نتيجة الاستيلاء على أموال البنوك في قروض بلا ضمانات حقيقية وتهريب الأموال إلى الخارج، فبدلاً من توجيه الدعم لمستحقيه والإعفاءات الضريبية على الصناعات المختلفة التي يحتاجها الوطن نجدها تتجه نحو الصناعات الاستهلاكية ذات الإنتاج الضخم والعائد السريع، بل وإلى الاستيراد على حساب الصناعة المحلية.

٥. إضعاف النمو الاقتصادي:

تشير الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى أن للفساد المالي والإداري آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي، ومن ذلك تخفيض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي، وبالتالي تخفيض معدل النمو الاقتصادي (تركي وشرفي، ٢٠١٢ : ٩ ؛ إيمان ومريم ، ٢٠١٠ : ٧ ؛ **Gyimah-Brempong** ، ٢٠٠٢ ؛ **Mauro** ، ١٩٩٥ : ٦٩٨ ؛ **Myint** ، ٢٠٠٠)، وذلك لأنه يقلل من الحافز للاستثمار الخاص (**Bardhan** ، ١٩٩٧)، ويشوه قرارات الاستثمار العام (**Tanzi &**

Davoodi ، ١٩٩٧) . فالفساد المالي والإداري يرافقه دفع للرشاوى يمثل لكثير من رجال الأعمال نوعا من الضرائب مما يدفعهم إلى التقليل من استثماراتهم في الدول التي يوجد فيها فساد. ووفقا لـ **Mauro** (١٩٩٨) ، الساسة الفاسدين قد يعملوا على زيادة الإنفاق العام لتسهيل جمع الرشاوى، بينما تناقص النفقات يقلل من فرص الرشوة. كما أن المناقصات والمشروعات الهامة سترسو على شركات معينة مملوكة لأصحاب النفوذ والجاه في المجتمع (مورو، ١٩٩٨: ١٢). هذا بالإضافة إلى الغش في دراسات الجدوى التي تعد ضرورية قبل الإقدام على أي مشروع اقتصادي وبالتالي انهيار المشروع نتيجة لفساد تلك الدراسات، كما أن سوء الإدارة وعدم الإتقان في العمل يؤدي إلى التقليل من كفاءة المشروع وتشويه صورته.

٦. التمايز الطبقي :

أن الفساد المالي والإداري لا يقتصر على تحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة فقط بل يتعدى ذلك إلى تشويه النسيج الاجتماعي حيث تظهر طبقة من المجتمع تركض وراء المال والسلطة وتتحكم بموارد المجتمع دافعة أغلبية أفراده إلى أسفل السلم الاجتماعي فتتوسع الفجوة بين هذه الطبقة وبقية أفراد المجتمع مما يؤدي إلى خلل في أسس البناء الاجتماعي حيث يصبح الناس طبقتان طبقة تنهب وتكدس الثروة وطبقة تزداد فقرا كل يوم. ويرى إيمان ومريم (٢٠١٠: ٧) أن الفساد المالي والإداري يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء عبر عدة طرق أهمها:

- تراجع معدلات النمو الاقتصادي وهذا الأمر يساعد على تراجع المستويات المعيشية.
- تهرب الأغنياء من دفع الضرائب عبر سبلا ملتوية كالرشوة.

• زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل: التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلباً على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات.

٧. إعاقة الاستثمار:

أن ارتفاع تكاليف رأس المال للمشاريع نظراً لفرض النسب والعمولات والإتاوات من قبل أصحاب الفساد الذين يسيطرون على زمام الأمور تتسبب في إعاقة الاستثمار وعزوف المستثمرين عن الاستثمار بسبب تخوفهم من أضرار الفساد باستثماراتهم، وهروب الأموال خارج البلد وبالتالي تقل فرص العمل وتزداد البطالة والفقر إضافة إلى ضياع أموال كان من الأجدر استثمارها في مشاريع تخدم المواطنين وتعزز الاقتصاد الوطني. وعلاوة على ذلك، وجد أن الفساد يحد من الاستثمار الأجنبي المباشر (**Fredriksson et al.، ٢٠٠٣ ؛ Myint ، ٢٠٠٠؛ Wei، 2010**). لأن الفساد العالي في البلدان المضيفة قد يعني خطر مصادرة عالية.

٨. اللامبالاة وعدم الحرص على المصلحة العامة :

أن تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري تؤدي إلى ظلم المواطنين وشعورهم بالغبن فيصابوا بحالة من الإحباط واليأس وتنتزع منهم الوطنية والشعور بالمسؤولية تجاه مصلحة الوطن مما يؤدي إلى انتشار حالة الاتكال التي تنعكس بدورها على حجم العمل والإبداع والابتكار والتطور فيتحول المجتمع إلى مجتمع هامشي غير منتج وغير أبه بما يحيط به. وفقا لعلوان (٢٠٠٧ : ٦٤) الفساد المالي والإداري إذا عمّ معظم أجهزة الدولة ، فقد ينتقل إلى طبقات المجتمع الأخرى مما يؤدي إلى الانحلال الأخلاقي وظهور اللامبالاة وزيادة المشاكل الاجتماعية والاستهتار بالمصالح العامة.

٩. سوء اتخاذ القرارات وتوزيع المشاريع :

وذلك من خلال سوء الخطط وسرقة المال العام والأساليب الدنيئة التي تتم بها المناقصات والتدليس في الأسعار للمشاريع والممارسات الإدارية والمالية التي تتم بها مراقبة تنفيذ المشاريع مما يؤثر في عملية التوزيع لهذه المشاريع والية تنفيذها والاستفادة منها .

١٠. خلق بيئة صالحة لتفشي أمراض المجتمعات:

أن الخلل الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع الناتج عن تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات العمومية يقود إلى عملية انهيار في الوضع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمواطن ويؤثر على النسيج الأخلاقي للمجتمع الذي تستشري فيه المظالم وتنعدم فيه المبادئ والقيم يخلق بيئة واعدة لتفشي أمراض المجتمعات وموبقاتها من وساطة ومحسوبية واختلاس وغيرها.

١١. إضعاف الاستقرار السياسي :

أن المستفيدون من الفساد اللذين يسعون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة يعملون على نشر الفساد في أكبر عدد ممكن من الأجهزة والمؤسسات الحكومية، ويدعمهم في ذلك عدم المحاسبة والمساءلة القانونية ، فيزداد الصراع داخل النخبة الحاكمة ويؤدي ذلك إلى فساد الإدارة وتسلطها وتردي الأوضاع في مختلف المجالات وبالتالي الإضرار بالاستقرار السياسي.

١٢. زعزعة ثقة المواطن بمصداقية الدولة وأجهزتها :

يشير تركي وشرفي (٢٠١٢ : ٩) إلى أن انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الإدارية تؤدي إلى إضعاف قواعد العمل الرسمية والحيلولة دون تحقيق أهدافها الرسمية ما يؤدي إلى الإضرار بمصداقيتها وضعف الثقة بها من قبل جمهور

المتعاملين معها، كما أن اتساع دائرة هذه الظاهرة يؤدي إلى ضعف الهياكل الإدارية الأمر الذي يقضي إلى فشل النظام الإداري.

خامساً : الدراسات السابقة :

فيما يأتي استعراض لأبرز الدراسات التي توصل إليها الباحث، والمتعلقة بموضوع الدراسة:

م	الدراسة	المصدر	أهداف الدراسة	أهم نتائج الدراسة
١	الفساد الإداري :أسبابه، آثاره وطرق مكافحته - إشارة لتجارب بعض الدول	تركي وشرفي (٢٠١٢)	هدفت الدراسة إلى: • التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر. • التعرف على الحلول المقترحة للحد من الفساد الإداري.	• أن الفساد الإداري لا يكون في هدر المال العام بل بالخلل الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع لتضعف المؤسسات العمومية ويتراجع أدائها. • لمعالجة الفساد الإداري في الجزائر ينبغي العمل على وضع سياسة وطنية للأجور والمرتبات تراعي الاحتياجات المعيشية للموظفين وأسرهم، وكذا نوع وطبيعة العمل والحاجة للادخار لمواجهة الاحتياجات المستقبلية ومراعاة التغيير في تكاليف المعيشة. كما ينبغي القضاء على البطالة المقنعة والازدواج الوظيفي و إنشاء جهاز للرقابة الإدارية.
٢	الفساد الإداري في الجامعات اليمنية الحكومية : أنماطه وعوامله	الريمي (٢٠١٠)	هدفت الدراسة إلى: • التعرف على أبرز أنماط / أشكال الفساد الإداري في الجامعات اليمنية الحكومية. • التعرف على أبرز العوامل المساعدة على وجود أنماط الفساد الإداري.	• أن من أبرز أنماط الفساد في الجامعات اليمنية: ▪ في مجال القبول والتسجيل هي: قبول طلاب بعد الإعلان عن إغلاق باب القبول والتسجيل، وتمكن البعض من ممارسة الوساطة والمحاباة ودفع الرشوة. ▪ في مجال شؤون الطلاب والخريجين: حصول بعض الموظفين على رشاوى مقابل التسريع في إنجاز معاملات الطلبة والخريجين. ▪ في مجال التعيينات والترقيات الأكاديمية والإدارية: قيام الجامعات بابتعاث معيدين ومدرسين للدراسة في تخصصات تدرس في الجامعات اليمنية الحكومية، تدخل ذوي النفوذ في التعيينات الأكاديمية لغير الكفاءات، والتغاضي عن تجاوز المدة القانونية للمبتعثين

م	الدراسة	المصدر	أهداف الدراسة	أهم نتائج الدراسة
				للدراسة في الخارج. ▪ في مجال التدريس والبحث العلمي: منح إجازة بدون راتب لبعض أعضاء هيئة التدريس لفترة طويلة جدا. ▪ في مجال الشؤون المالية والإدارية: صرف أجور إضافية ومكافآت لأشخاص لم يقوموا بأي عمل، التلاعب في أوقات الدوام الرسمي، عدم مطابقة السعر الحقيقي للمواد والتجهيزات المشتراه للسعر المعلن، عدم مطابقة مواصفات المواد والتجهيزات المشتراه للمواصفات المطلوبة، إرساء المناقصات والمزايدات الخاصة بالمشاريع الإنشائية لأشخاص غير مؤهلين لتنفيذها وفقاً للمواصفات المطلوبة. • أن من عوامل الفساد الإداري في الجامعات اليمنية الحكومية: ▪ في مجال العوامل الاجتماعية والاقتصادية: تدني الأجور والمرتبات للموظفين قياساً إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، وتفشي ثقافة الفساد في المجتمع، والافتقار إلى الضمير المهني، القصور في إدراك مخاطر الفساد، عدم فهم الدلالات الأخلاقية للعمل. ▪ في مجال العوامل القانونية والرقابية: غياب عملية التقييم في الأداء الأكاديمي من قبل الطلبة، عدم وجود هيئة وطنية للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة. ▪ في مجال العوامل الإدارية والتنظيمية: عدم وجود ضمانات تحمي الأفراد المبلغين عن وجود الفساد، ضعف سياسة الحوافز، عدم موضوعية معايير صرف المكافآت، المركزية في اتخاذ القرارات، وغياب الشفافية.
٣	الفساد الإداري والمالي في العراق _مظاهره_أسبابه_ ووسائل علاجه	عبود ونوري (٢٠٠٨)	هدفت الدراسة إلى: • الوقوف على مظاهر الفساد الإداري والمالي المتعددة في العراق وتشخيصها. • وضع الحلول المناسبة لتلافي تكرارها لضمان تقليل	• إن أسباب الفساد الإداري والمالي في العراق متأصلة الجذور وهي ظاهرة ليست آنية ولها تراكمات عبر عقود من الزمن. • أن تشخيص الحلول لا يمكن إن يتم بدون رؤية متكاملة لكل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العراقي. • لا يمكن إغفال دور الاحتلال في ترسيخ

م	الدراسة	المصدر	أهداف الدراسة	أهم نتائج الدراسة
			أثرها السلبي على التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.	وتفشي ما يطلق بظاهرة (الفرهود) وترسيخ لآفة الفساد في المجتمع. • أن التباين في توزيع الثروات والدخول سبب رئيسي لتفشي الظاهرة ويولد شعور دائم بالغبن والظلم والحيف لدى فئات كثيرة من المجتمع. • سيادة دولة القانون والمؤسسات لها الأثر الكبير في معالجة المشكلة وتوليد حافز كبير في معالجة المشكلة بل وتوليد حافز كبير لدى الكثيرين لمحاربة الفساد في ظل الشعور بوجود سلطة القانون والتشريعات مع ضمان توفر الأمن والأمان وغياب التهديدات بالقتل والإقصاء والتهميش.
٤	مدى انتشار الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية دراسة ميدانية على بعض الأجهزة الحكومية بمدينة جدة	البرادعي (٢٠٠٨)	هدفت الدراسة إلى: • التعرف على ماهية وخصائص الفساد الإداري. • التركيز على أكثر أنماط الفساد الإداري شيوعا. • معرفة الأسباب المساعدة في انتشار الفساد الإداري بالأجهزة الحكومية.	• أن أهم مسببات الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية هو غياب عنصر الرقابة الذاتية وقصور أساليب الجزاء التحفيزية. • أن أكثر أنماط الفساد الإداري انتشارا داخل الأجهزة الحكومية هي الواسطة والمحاباة والرشوة. • أهم المراحل للتصدي للفساد الإداري الحرص على بث أخلاقيات العمل وتعزيز الرقابة الذاتية، والتركيز على الراتب المناسب مع إعطاء العلاوات والترقيات والتحفيزات اللازمة.
٥	**الفساد الإداري وأثره على نمو وتطور القطاع الخاص- دراسة حالة الجمهورية اليمنية**	العريقي (٢٠٠٨)	هدفت الدراسة إلى: • معرفة أبعاد الفساد الإداري المستشري في الجمهورية اليمنية على عملية التنمية المستدامة بصفة عامة، وعلى دور قطاع الأعمال الرأسمالي الخاص في قيادة هذه العملية بصفة خاصة.	• أن جهاز الخدمة المدنية اليمني بوضعه الراهن يشكل إحدى معيقات البناء المؤسسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. • يعيق الفساد الإداري وسؤ السياسات الحكومية نمو وتطور قطاع الأعمال الرأسمالي الخاص، كما يعمل على ظهور طبقة رأسمالية طفيلية تمارس أنشطتها دونما اعتبار للقوانين وللجدوى الاقتصادية، ويخلق بيئة طاردة للاستثمار. • أدى الفساد الإداري إلى لجو بعض رجال الأعمال إلى الاحتكار والغش والمغالاة في الأسعار خاصة المواد الأساسية.

م	الدراسة	المصدر	أهداف الدراسة	أهم نتائج الدراسة
٦	الفساد الإداري : رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة	الكبيسي (٢٠٠٠)	هدفت الدراسة إلى : • تشخيص وتحليل ظاهرة انتشار الفساد الإداري في مصر ووضع المعالجات اللازمة التي تحد من انتشاره.	• الفساد ظاهرة مرضيةٌ، تختلف أنماطه وأدواته باختلاف الجهات التي تتعامل به والمجالات التي يمارس فيها. • الفساد ظاهرة دولية وهي أكثر شيوعا في المجتمعات المتخلّفة عما هو عليها في المجتمعات المتقدمة. • أن من أهم أسباب انتشار الفساد هي الأسباب الاقتصاديةٌ، وضخامة الأعباء التي تكلف بها المنظمات العامة.

من خلال مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية نلاحظ الآتي:

• أن الدراسة الحالية تشترك مع بعض الدراسات السابقة في تحقيق تراكم معرفي سليم حول واقع ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في إعاقة التنمية وجودة الحياة الوظيفية والأداء ومستوى تقديم الخدمات.

• أن الدراسة الحالية تتميز عن بعض الدراسات السابقة كونها ألقت الضوء بشكل أعمق على ظاهرة الفساد المالي والإداري وعلى مستوى القطاع العام في الجمهورية اليمنية ، والذي لم يسبق تناوله.

• أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة كونها تناولت الجانب التطبيقي من وجهة نظر الموظفين العاملين في المؤسسات الحكومية باعتبارهم الفئة الرئيسية التي تقوم بتنفيذ السياسات العامة وتقديم الخدمات للمواطنين.

١. تحليل البيانات والنتائج

• فحص ثبات وصدق الأداة

أولاً: ثبات الاستبانه Reliability

تم إجراء اختبار كرونباخ ألفا **Cronbach's Alpha** لكل أبعاد الدراسة للتحقق من درجة الثبات التي تمتع بها استبانة الدراسة ، ومدى إمكانية الاعتماد

عليها. وكانت نتيجة معامل ألفا الخاصة بجميع فقرات الدراسة قد بلغت ٩٦,٣٪، ومعامل ألفا الخاصة بمحاور الدراسة يوضحها الجدول (٤). ومن خلال هذه النتيجة فقد تم التوصل إلى أن هناك درجة عالية من الثبات لمقياس الدراسة مما يمكننا من اعتماد هذه الاستبانه كمصدر أولي لبيانات الدراسة .

جدول (٤) : معامل الثبات لمقياس الدراسة

المحاور	اختبار ألفا Cronbach's Alpha
الانحرافات التنظيمية	٠,٨٤٣
الانحرافات السلوكية	٠,٨٣٣
الانحرافات المالية	٠,٨٣٠
الانحرافات الجنائية	٠,٨٣٤
العوامل الفردية	٠,٨٥٢
العوامل المؤسسية والتنظيمية	٠,٨٤٧
العوامل البيئية الاقتصادية	٠,٨٤٨
العوامل البيئية السياسية	٠,٨٤٤
العوامل البيئية القانونية	٠,٨٤١
العوامل البيئية الاجتماعية	٠,٨٤٧
الفساد المالي والإداري يعيق التنمية	٠,٨٤٧

ثانياً : صدق الاستبيان

أ- صدق المحكمين

تم عرض الاستبانه على مجموعة من المحكمين وعددهم (٥) من ذوي الاختصاص في مجال الإدارة والبحث العلمي والذين قدموا بدورهم بعض النصائح والتعديلات على الاستبانه .

ب- صدق المقياس (الاتساق الداخلي Internal Validity **)**

لغرض معرفة مدى صدق المقياس في قياس ما صمّم من أجله، تم احتساب

الاتساق الداخلي لكل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة كما هو موضح في الجداول التالية:

جدول (٥) : معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال الانحرافات التنظيمية

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١	تباطؤ أو تقاعس الموظف عن أداء العمل الرسمي المكلف بتنفيذه.	0.730	0.000**
٢	عدم إنجاز الموظف لعمله الرسمي بكل دقة وأمانه.	0.574	0.000**
٣	عدم التزام الموظف بمواعيد أداء العمل الرسمية.	٠.616	0.000**
٤	عدم تنفيذ الموظف لأوامر وتعليمات رؤسائه بكل أمانه.	0.562	0.000**
٥	إفشاء الموظف أسرار العمل من خلال معلومات أو مستندات لصالح جهة أخرى.	0.479	0.000**
٦	الموظف يبدي عدم التعاون مع زملائه في إنجاز أعمالهم المشتركة.	0.785	0.000**

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 = α

يبين الجدول (٥) أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة معنوية 0.01 = α وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه .

جدول (٦) : معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال الانحرافات السلوكية

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١	لا يحافظ الموظف على هيبة وظيفته وسمعة جهازه الإداري من خلال قيامه ببعض السلوكيات المعيبة.	0.760	0.000**
٢	يستغل الموظف السلطة الممنوحة له لتحقيق مكاسب شخصية.	0.798	0.000**

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
٣	يجمع الموظف بين وظيفته العامة وعمل آخر من شأنه الإضرار بواجباته الوظيفية.	0.794	0.000**
٤	يقوم الموظف بأداء أعمال خاصة أثناء وقت العمل الرسمي.	0.792	0.000**
٥	يستغل الموظف إمكانات العمل لأغراضه الشخصية.	0.808	0.000**

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 = α

يبين الجدول (٦) أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة معنوية 0.01 = α وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه .

جدول (٧) : معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال الانحرافات المالية

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١	يقوم الموظف بمخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقوانين واللوائح المعمول بها.	0.886	0.000**
٢	لا يلتزم الموظف بتعليمات جهاز الرقابة والتفتيش بشكل كامل وجيد عند أنجاز العمل.	٠.864	0.000**
٣	يقوم الموظف بمخالفة المناقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات.	0.854	0.000**
٤	يقوم الموظف بالإهمال أو التقصير في واجباته مما يترتب عليه ضياعا واحتمال ضياع حق مالي للدولة.	0.854	0.000**
٥	يتعمد الموظف القيام بتصرفات يترتب عليها صرف مبلغ من أموال الدولة أو ضياع حقوقها .	٠.872	0.000**

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 = α

يبين الجدول (٧) أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة معنوية 0.01 = α وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه .

جدول (٨) : معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال الانحرافات الجنائية

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١	يقوم الموظف بتحصيل مبالغ من المواطنين دون استخراج قسيمة سداد بالمبلغ.	0.843	0.000**
٢	يتقاضى الموظف الهدايا مقابل تسهيل الخدمات للغير.	0.869	0.000**
٣	يستفيد الموظف من موقعه الوظيفي لخدمة الأقارب والأصدقاء دون مبررات شرعية.	٠.853	0.000**
٤	يماطل الموظف في انجاز مصالح المواطنين بهدف تحقيق مكاسب مالية الأمر الذي يلحق الضرر بهم.	0.874	0.000**
٥	يستغل الموظف موقعه الوظيفي لعمل تبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء تعليمات نافذة على الأشخاص المعنيين لطرف معين مقابل الحصول على منافع مالية.	0.903	0.000**
٦	يتصرف الموظف بأموال المؤسسة من غير وجه حق بشكل سري تحت مسميات مختلفة.	0.859	0.000**

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 = ∝

يبين الجدول (٨) أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة معنوية 0.01 = ∝ وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه .

جدول (٩) : معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال العوامل الفردية

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١	عدم قبول التغيير وجمود الفكر يسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	0.661	0.000**
٢	تفشي ظاهرة الوساطة والمحسوبية في الأجهزة الإدارية يولد السلبية واللامبالاة .	0.654	0.000**
٣	غياب أو فقدان القدوة أو فسادها يساهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	0.702	0.000**

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
٤	ضعف مستوى الولاء الوطني أو الوازع الديني يسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	0.653	0.000**
٥	الإغراء من قبل الغير في ممارسة الفساد المالي والإداري.	0.819	0.000**
٦	الاحتكاك المباشر بالمواطنين يدفع في كثير من الأحيان إلى حالات الفساد المالي والإداري.	0.777	0.000**

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 = α

يبين الجدول (٩) أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة معنوية 0.01 = α وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

جدول (١٠) : معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال العوامل المؤسسية والتنظيمية

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١	كبر حجم المنظمة وزيادة عدد الموظفين تؤدي إلى ممارسات غير قانونية وسلوكيات فساد إداري لا يمكن السيطرة عليها.	0.584	0.000**
٢	زيادة عدد الموظفين لاعتبارات لا تتعلق بحاجة العمل إليهم "بطالة مقنعة" تؤدي إلى البيروقراطية العالية وبالتالي حدوث ممارسات غير قانونية.	0.635	0.000**
٣	عدم وجود ثقافة تنظيمية بأخلاقيات إدارية سامية يمثل سبباً لممارسة الفساد المالي والإداري.	0.674	0.000**
٤	ضعف الأنظمة الرقابية وأساليب تقييم الأداء في المؤسسة يجعل من الممارسات الفاسدة روتينا ساريا يمر دون مساءلة أو حساب.	0.613	0.000**
٥	القيادات الغير مؤهلة وغير المتخصصة تسهم في تفشي الظواهر السلبية وإصدار القرارات الخاطئة في المؤسسة.	0.588	0.000**
٦	عدم ربط العمل القيادي بالإبداع يعيق ممارسة القيادات الإدارية لدورها بشكل فعال.	0.716	0.000**
٧	الإدارة الغير منظمة والعشوائية تسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	0.710	0.000**

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
٨	القوانين واللوائح والقرارات التي تتسم بالمزاجية والانتقائية وانعدام الشفافية تؤثر سلبا على المصلحة العامة.	٠.698	0.000**
٩	غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك التنظيمي تسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	0.752	0.000**
١٠	الإجراءات المعقدة وغموض التشريعات وتعددها أو عدم العمل بها تسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	0.715	0.000**
١١	عدم توفر أهداف وخطط واضحة المعالم للمرفق أو المؤسسة ذات العلاقة يزيد من حالات الفساد المالي والإداري.	0.721	0.000**
١٢	الاستراتجيات والسياسات التي توضع لخدمة فئات معينة ذات أغراض شخصية لبعض العاملين في المؤسسة أو خارجها تمثل سبباً في تفشي الفساد المالي والإداري..	0.733	0.000**
١٣	غياب الأساليب العلمية في وضع الخطط واتخاذ القرارات يسهم في نشوء الفساد المالي والإداري.	0.745	0.000**
١٤	عدم وجود معايير واضحة للتعيين في الوظائف العامة أو القيادية، مما يؤدي إلى سوء اختيار القيادات والأفراد تسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	0.672	0.000**
١٥	عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب يسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	0.565	0.000**
١٦	عدم اختيار كفاءات وظيفية ذات أداء جيد أو اختيار أشخاص غير أكفاء تسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	0.656	0.000**
١٧	سيطرة المحسوبية والمحاباة عند تعيين الأفراد أو شغل الوظائف تؤدي إلى ممارسة الفساد المالي والإداري.	0.648	0.000**
١٨	هياكل إدارية غير صحيحة لا تتناسب مع طبيعة العمل تزيد من احتمال ممارسة الفساد المالي والإداري.	0.784	0.000**
١٩	عدم وجود توصيف وظيفي واضح يزيد من احتمال ممارسة الفساد المالي والإداري.	0.736	0.000**
٢٠	غياب التنسيق بين مختلف الإدارات في المؤسسة يسهم في تفشي الفساد المالي والإداري.	0.737	0.000**

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
٢١	فقدان العدالة والنزاهة في توزيع الحقوق والواجبات يعتبر مصدر من مصادر التسيب والفساد.	0.611	0.000**
٢٢	غياب نظام حوافز فعال يسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	0.624	0.000**
٢٣	ضعف المسؤولية الإدارية عن الأعمال الموكلة أو المحاسبة عليها يسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	0.735	0.000**
٢٤	تشابك الاختصاصات التنظيمية للوحدات الإدارية وغياب الأدلة الإجرائية المنظمة للعمل وعدم وضوح السلطات والاختصاصات والمسؤوليات الوظيفية والاعتماد على الفردية والشخصية في العمل يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة	0.542	0.000**
٢٥	ضعف الوعي القانوني لدى الموظفين بما توفره لهم القوانين من حقوق مالية وإدارية يسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	٠.606	0.000**

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 = ∝

يبين الجدول (١٠) أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة معنوية 0.01 = ∝ وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه .

جدول (١١) : معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال عوامل البيئة الاقتصادية

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
١	تدنى مستوى الراتب الذي يتقاضاه الموظف الحكومي وعدم كفايته لتلبية المطالب يشكل مدخلا لممارسة حالات الفساد المالي والإداري.	0.760	0.000**
٢	ارتفاع المستوى المعيشي يمثل سبباً لانخراط الفرد في ممارسات إدارية فاسدة لتغطية تكاليف المعيشة.	0.807	0.000**
٣	عدم العدالة في توزيع الثروة والناتج القومي الإجمالي في المجتمع.	0.815	0.000**

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
٤	عدم تناسب الموازنات المالية وحجم عمل المؤسسة يشكل أرضية مناسبة لممارسة الفساد المالي والإداري.	0.720	0.000**

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 = ∝

يبين الجدول (١١) أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة معنوية 0.01 = ∝ وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه .

جدول (١٢) : معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال عوامل البيئة السياسية

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١	ضعف دور الرقابة والإعلام والصحافة يشجع عمليات الغش والتدليس والتلاعب بالقوانين والأنظمة.	0.726	0.000**
٢	ضعف دور منظمات المجتمع المدني يساعد في ممارسة الفساد المالي والإداري.	٠.814	0.000**
٣	بروز التكتلات السياسية وتأثيرها على الحكومة من خلال المقايضات السياسية وغيرها من العوامل الأخرى يسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	0.705	0.000**
٤	الاهتمام بدوائر انتخابية على حساب دوائر أخرى يسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	0.826	0.000**

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 = ∝

يبين الجدول (١٢) أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة معنوية 0.01 = ∝ وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه .

جدول (١٣) : معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال عوامل البيئة القانونية

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١	غياب التشريعات والتقصير والتهاون في تطبيق القانون على المخالفين أو المستغلين العمل لمصالحهم الشخصية.	0.767	0.000**
٢	عدم تحديث القوانين والأنظمة التي من شأنها دعم حالات الفساد المالي والإداري.	0.861	0.000**
٣	كثرة القوانين والتعليمات وتداخلها مع بعضها البعض يشكل مدخلاً لممارسة الفساد المالي والإداري.	0.822	0.000**
٤	كثرة الصلاحيات وتراخي مبدأ المحاسبة يسبب تدني في أداء المؤسسة.	0.790	0.000**

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 = α

يبين الجدول (١٣) أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة معنوية 0.01 = α وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه .

جدول (١٤) : معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال عوامل البيئة الاجتماعية

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١	وجود علاقات ومصالح تربط الإدارة العليا مع عملاء خارجين يسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	0.852	0.000**
٢	الولاء العائلي والقبلي أو الحزبي يؤثر على انتشار الوساطة والمحاباة وخدمة المجموعة التي ينتمي إليها	0.709	0.000**
٣	القيم المشوهة السائدة في المجتمع ، وشيوع ثقافة الفساد في المجتمع تشكل مدخلاً لممارسات إدارية فاسدة على مختلف المستويات.	0.845	0.000**
٤	ضعف دور مؤسسات ومرافق النفع العام في القيام بدورها يسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	٠.823	0.000**

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 = α

يبين الجدول (١٤) أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة معنوية **0.01** = ∝ وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه .

جدول (١٥) : معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال قياس الفساد المالي والإداري يعيق التنمية

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١	الفساد المالي والإداري يعيق النظم التي من شأنها أن تسهم في تنظيم سبل الحياة للإنسان.	٠.728	0.000**
٢	الفساد المالي والإداري يعيق توزيع الواجبات والحقوق بشكل عادل على كافة أطياف المجتمع.	0.732	0.000**
٣	الفساد المالي والإداري يؤدي إلى تنازل الإنسان عن كرامته وحريته وحقه في الحياة الكريمة.	٠.767	0.000**
٤	الفساد المالي والإداري يؤدي إلى تفشي الجريمة المنظمة وغير المنظمة التي تقود إلى التفكك.	٠.828	0.000**
٥	الفساد المالي والإداري يخلق بيئة صالحة لتفشي أمراض المجتمعات من وساطة ومحسوبية واختلاس وغيرها.	0.779	0.000**
٦	الفساد المالي والإداري يعيق الاستثمار لدى أصحاب المشاريع.	0.746	0.000**
٧	الفساد المالي والإداري يسبب الإحباط وهجرة أصحاب العقول والكفاءات خارج البلاد.	٠.656	0.000**
٨	الفساد المالي والإداري يسبب هدر المال العام ومقدرات الدولة وإنشاء المشاريع الوهمية وخيانة الأمانة في عمليات الاستثمار والتجارة.	0.684	0.000**
٩	الفساد المالي والإداري يسبب سوء توزيع المشاريع وآلية تنفيذها والاستفادة منها.	0.755	0.000**
١٠	الفساد المالي والإداري يقود إلى سوء اتخاذ القرارات وسوء الخطط والتدليس في أسعار المشاريع.	٠.739	0.000**
١١	الفساد المالي والإداري يضعف مستوى الجودة في البنية التحية العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها.	0.727	0.000**

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١٢	يؤدي الفساد المالي والإداري إلى تخفيض معدلات الاستثمار وبالتالي تخفيض معدل النمو الاقتصادي بسبب ما يرافق الفساد المالي والإداري من دفع للرشاوى يمثل لكثير من رجال الأعمال نوعا من الإتاوات والكلف مما يدفعهم إلى التقليل من استثماراتهم في الدولة.	0.731	0.000**
١٣	يؤدي الفساد المالي والإداري إلى التمايز الطبقي وتعميقه حيث يوسع الفجوة بين من يملكون وبين من لا يملكون.	0.709	0.000**
١٤	الفساد المالي والإداري يولد الشعور بعدم المبالاة والإهمال وعدم الإخلاص والحرص على المصلحة العامة.	0.720	0.000**

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة **0.01** = ∝

يبين الجدول (١٥) أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة معنوية **0.01** = ∝ وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه .

- **تحليل خصائص العينة**

كانت خصائص عينة الدراسة حسب نتائج التحليل الإحصائي كما يلي :

أولاً: توزيع عينة الدراسة تبعا للنوع (ذكر – أنثى)

توزعت عينة الدراسة في المؤسسات التي شملتها الدراسة تبعا للنوع كما هو موضح في الجدول أدناه .

جدول (١٦) : توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع

اسم المؤسسة	النوع (الجنس)	
	ذكر	أنثى
المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي	٪ 73.3	٪ 26.7
مؤسسة العامة للكهرباء	٪ 100	-
المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية	٪ 90	٪ 10
الهيئة العامة للمساحة والطرقات	٪ 50	٪ 50
مكتب الإشغال العامة	٪ 100	-
مكتب الخدمة المدنية	٪ 47.8	٪ 52.2
مكتب البريد	٪ 66.7	٪ 33.3
مكتب التربية والتعليم	٪ 82.4	٪ 17.6
مكتب وزارة المالية	٪ 100	-
المتوسط العام	٪ 78.9	٪ 21.1

تشير نتائج الجدول (١٦) إلى أن متوسط نسبة الذكور الذين شملتهم الدراسة ٧٨,٩٪ ، بينما كان متوسط نسبة الإناث في عينة الدراسة ٢١,١٪. وهذه النتيجة تعكس واقع المسار النوعي للقوة البشرية في المؤسسات الحكومية حيث نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث .

ثانياً : توزيع عينة الدراسة تبعا للعمر

توزعت عينة الدراسة في المؤسسات التي شملتها الدراسة تبعا للعمر كما هو موضح في الجدول (١٧) .

جدول (١٧) : توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

اسم المؤسسة	العمر			
	اقل من ٢٥ سنة	٢٥- ٣٥ سنة	٣٦- ٥٠ سنة	٥١ فأكثر
المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي	٪ 6.7	٪ 66.7	٪ 26.7	-
مؤسسة العامة للكهرباء	٪ 18.2	٪ 45.5	٪ 18.2	٪ 18.2

	العمر			
المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية	-	٪ 65	٪ 30	٪ 5
الهيئة العامة للمساحة والطرقات	-	٪ 77.8	٪ 22.2	-
مكتب الإشغال العامة	-	٪ 31.6	٪ 52.6	٪ 15.8
مكتب الخدمة المدنية	٪ 4.3	٪ 73.9	٪ 17.4	٪ 4.3
مكتب البريد	٪ 25.0	٪ 66.7	٪ 8.3	-
مكتب التربية والتعليم	-	٪ 5.9	٪ 70.6	٪ 23.5
مكتب وزارة المالية	-	٪ 45.5	٪ 54.5	-
المتوسط العام	٪ 6	٪ 53.2	٪ 33.4	٪ 7.4

تشير نتائج الجدول (١٧) إلى أن معظم عينة الدراسة هم من فئة العاملين التي تتراوح أعمارهم بين ٢٥-٣٥ سنة ما نسبته ٥٣,٢٪ ، و ٣٣,٤٪ أعمارهم تتراوح بين ٣٦-٥٠ سنة، و ٧,٤٪ أعمارهم اكبر من ٥١ سنة ، بينما كان متوسط فئة العاملين الذين أعمارهم أقل من ٢٥ سنة في المؤسسات الحكومية محل الدراسة ما نسبته ٦٪.

ثالثاً: توزيع عينة الدراسة تبعا للمسمى الوظيفي

توزعت عينة الدراسة في المؤسسات التي شملتها الدراسة تبعا للمسمى الوظيفي كما هو موضح في الجدول أدناه .

جدول (١٨) : توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

اسم المؤسسة	المسمى الوظيفي			
	مدير إدارة	رئيس قسم	موظف	أخرى
المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي	٪ 26.7	٪ 20.0	٪ 53.3	-
مؤسسة العامة للكهرباء	-	٪ 27.3	٪ 72.7	-
المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية	٪ 5	٪ 20	٪ 75	-
الهيئة العامة للمساحة والطرقات	٪ 16.7	٪ 22.2	٪ 61.1	-
مكتب الإشغال العامة	٪ 10.5	٪ 36.8	٪ 47.4	٪ 5.3

	المسمى الوظيفي			
مكتب الخدمة المدنية	٪ 8.7	٪ 26.1	%65.2	-
مكتب البريد	٪ 8.3	٪ 41.7	٪ 41.7	٪ 8.3
مكتب التربية والتعليم	-	٪ 11.8	٪ 29.4	٪ 58.8
مكتب وزارة المالية	٪ 54.5	٪ 27.3	٪ 18.2	-
المتوسط العام	٪ 14.5	٪ 25.9	٪ 51.6	٪ 8

تبين النتائج الموضحة في الجدول (١٨) أن معظم أفراد عينة الدراسة هم من الموظفين بنسبة ٥١,٦٪ ، ومن الذين يشغلون منصب رئيس قسم بنسبة ٢٥,٩٪. في حين بلغ متوسط نسبة الذين يشغلون منصب مدير إدارة ١٤,٥٪ ، و٨٪ متوسط نسبة الذين يشغلون مناصب أخرى غير المذكورة . وتجدر الإشارة إلى أن الذين يشغلون منصب مدير عام أو نائب مدير هم من الذين لم يتجاوبوا مع الاستبيان.

رابعاً : توزيع عينة الدراسة تبعا لنوع المؤهل العلمي

توزعت عينة الدراسة في المؤسسات التي شملتها الدراسة تبعا لنوع المؤهل العلمي كما هو موضح في الجدول أدناه .

جدول (١٩) : توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

اسم المؤسسة	المؤهل العلمي				
	ثانوية عامة	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي	٪ 6.7	٪ 6.7	٪ 73.3	-	٪13.3
مؤسسة العامة للكهرباء	٪ 54.5	٪27.3	٪ 18.2	-	-
المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية	٪ 10	٪ 10	٪ 70	٪ 10	-
الهيئة العامة للمساحة والطرقات	٪ 16.7	٪22.2	٪ 61.1	-	-
مكتب الإشغال العامة	٪ 15.8	٪21.1	٪ 52.6	٪ 10.5	-
مكتب الخدمة المدنية	-	٪43.5	٪ 56.5	-	-

اسم المؤسسة	المؤهل العلمي				
	ثانوية عامة	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
مكتب البريد	-	٪25.0	٪ 50.0	٪ 16.7	٪ 8.3
مكتب التربية والتعليم	٪ 5.9	٪ 5.9	٪ 76.5	٪ 11.8	-
مكتب وزارة المالية	٪ ٩,١	٪27.3	٪ 54.5	-	٪ 9.1
المتوسط العام	٪ 13.2	٪ 21	٪ 57	٪ 5.4	٪ 3.4

يتضح من الجدول (١٩) أن معظم عينة الدراسة هم من حملة البكالوريوس بمتوسط نسبته ٥٧٪ ، ومن حملة الدبلوم بمتوسط نسبته ٢١٪ ، وارتفاع متوسط نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس في عينة الدراسة يعكس توفر شروط التعليم الاعتيادي العام كمتطلب هام عند شغل الوظيفة الإدارية العامة . كما يبين جدول (١٩) أن متوسط الحاصلين على شهادات عليا (ماجستير – دكتوراه) يشكلون نسبة (٥,٤٪ - ٣,٤٪) على التوالي . في حين كان متوسط حملة شهادة الثانوية العامة ما نسبته ١٣,٢٪ من عينة الدراسة

خامساً : توزيع عينة الدراسة تبعا لعدد سنوات الخبرة

توزعت عينة الدراسة في المؤسسات التي شملتها الدراسة تبعا لعدد سنوات الخبرة كما هو موضح في الجدول أدناه .

جدول (٢٠) : توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

اسم المؤسسة	سنوات الخبرة			
	١- ٥ سنوات	٦- ١٠ سنوات	١١- ١٥ سنة	١٦ سن فأكثر
المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي	٪ 33.3	٪ 33.3	٪ 13.3	٪ 20.0
مؤسسة العامة للكهرباء	٪ 54.5	٪ 9.1	٪ 18.2	٪ 18.2
المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية	٪ 15	٪ 30	٪ 25	٪ 30
الهيئة العامة للمساحة والطرقات	٪ 61.1	٪ 22.2	٪ 11.1	٪ 5.6
مكتب الإشغال العامة	٪ 21.1	%15.8	٪ 10.5	٪ 52.6

اسم المؤسسة	سنوات الخبرة			
	١- ٥ سنوات	٦- ١٠ سنوات	١١- ١٥ سنة	١٦ سن فأكثر
مكتب الخدمة المدنية	٪ 56.5	٪ 30.4	٪ 4.3	٪ 8.7
مكتب البريد	%41.7	٪ 33.3	٪ 25.0	-
مكتب التربية والتعليم	-	٪ 5.9	٪ 17.6	٪ 76.5
مكتب وزارة المالية	-	٪ 45.5	٪ 9.1	٪ 45
المتوسط العام	٪ 31.5	٪ 25.1	٪ 14.9	٪ 28.5

يتبين من الجدول (٢٠) أن متوسط نسبة العاملين الذين سنوات خبرتهم العملية ١٦ سنة فأكثر في المؤسسات التي أجريت عليها الدراسة بلغ ٢٨,٥٪ ، وما نسبته ١٤,٩٪ تتراوح سنوات خبرتهم بين ١١-١٥ سنة، ٢٥,١٪ تتراوح سنوات خبرتهم بين ٦ – ١٠ سنوات، في حين بلغ متوسط الذين تتراوح سنوات خبرتهم بين ١ – ٥ سنوات ٣١,٥٪. وهذه النتائج تعكس الخبرة الكبيرة لعينة الدراسة بمجالات الدراسة.

- **تحليل نتائج الدراسة**

أولا : نتائج السؤال الأول: ما هي أبرز أشكال الفساد المالي والإداري في الجهاز الحكومي؟

للإجابة عن هذا السؤال، حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات مقياس درجة إدراك العاملين في المؤسسات محل الدراسة للانحرافات الإدارية. ويبين الجدول (٢١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للانحرافات الإدارية في سلوكيات الموظفين في المؤسسات الحكومية محل الدراسة، ونسبتها وترتيبها، ومستوى درجة انتشارها:

جدول (٢١): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لدرجة إدراك العاملين في المؤسسات محل الدراسة للانحرافات الإدارية في سلوكيات الموظفين (أشكال الفساد المالي والإداري) مرتبه تنازلياً

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	المستوى
الانحرافات الجنائية	3.6484	1.18797	٧٣,٠٪	عالية
الانحرافات السلوكية	3.4932	1.03762	٦٩,٩٪	عالية
الانحرافات المالية	3.4740	1.19977	٦٩,٥٪	عالية
الانحرافات التنظيمية	3.2688	1.01399	٦٥,٤٪	متوسطة
المتوسط العام للانحرافات الإدارية	3.4711	0.98818	٦٩,٤٪	عالية

تظهر النتائج في الجدول (٢١) أن المتوسط العام لدرجة إدراك العاملين في المؤسسات الحكومية محل الدراسة للانحرافات الإدارية في سلوكيات الموظفين جاء بدرجة عالية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٣,٤٧١١) بانحراف معياري (٠,٩٨٨١٨) وبنسبة مئوية بلغت (٦٩,٤٪) . وهذا يعني أن درجة انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية محل الدراسة وفقا لإدراك عينة الدراسة كانت عالية. كما يبين جدول (٢١) أيضاً أن الانحرافات الجنائية كانت من أكثر أشكال الفساد المالي والإداري انتشاراً بنسبة (٧٣٪) ، تلتها الانحرافات السلوكية بنسبة (٦٩,٩٪) والانحرافات المالية بنسبة (٦٩,٥٪) ثم الانحرافات التنظيمية بنسبة (٦٥,٤٪) التي كانت أقل أشكال أو أنماط الفساد المالي والإداري انتشاراً في المؤسسات الحكومية في محافظة تعز من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة .

وفيما يتعلق بالنتائج الخاصة بفقرات كل مجال من مجالات مقياس الانحرافات الإدارية في سلوكيات الموظفين في المؤسسات محل الدراسة، حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات أفراد العينة عن كل فقرة، كما يأتي:

المجال الأول : الانحرافات التنظيمية

اشتمل هذا المجال على ست فقرات ، ويبين الجدول (٢٢) نتائجه .

جدول (٢٢) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال الانحرافات التنظيمية وفقًا لنسبتها ورتبتها ومستوى درجة انتشارها

م	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة	مستوى درجة الانتشار
١	تباطؤ أو تقاعس الموظف عن أداء العمل الرسمي المكلف بتنفيذه.	3.59	1.140	71.8%	١	عالية
٢	عدم إنجاز الموظف لعمله الرسمي بكل دقة وأمانه.	3.44	1.311	68.8%	٣	عالية
٣	عدم التزام الموظف بمواعيد أداء العمل الرسمية.	3.49	1.242	69.8%	٢	عالية
٤	عدم تنفيذ الموظف لأوامر وتعليمات رؤسائه بكل أمانه.	3.19	1.203	63.8%	٥	متوسطة
٥	إفشاء الموظف أسرار العمل من خلال معلومات أو مستندات لصالح جهة أخرى.	2.70	1.286	54.0%	٦	متوسطة
٦	الموظف يبدي عدم التعاون مع زملائه في إنجاز أعمالهم المشتركة.	3.20	1.261	64.0%	٤	متوسطة
	المتوسط العام للانحرافات التنظيمية	3.2688	1.0139	65.4%		متوسطة

يتضح من الجدول (٢٢) أن إدراك أفراد عينة الدراسة حول انتشار الانحرافات التنظيمية كان بدرجة متوسطة. بمعنى أنها تحدث بأغلب الأحيان، حيث بلغ المتوسط العام للانحرافات التنظيمية (٣,٢٦٨٨) ، وبانحراف معياري بلغ (١,٠١٣٩) وبنسبة مئوية (٦٥,٤٪). وكان من أكثر أشكال الانحرافات التنظيمية أو الفساد التنظيمي انتشاراً من وجهة نظر عينة الدراسة هي: تباطؤ أو تقاعس الموظف عن أداء العمل الرسمي المكلف بتنفيذه، عدم التزامه بمواعيد أداء

العمل الرسمية، وعدم إنجازه لعمله الرسمي بكل دقة وأمانه. في حين كانت أقل أشكال الفساد التنظيمي انتشاراً هي إفشاء الموظف لأسرار العمل. ويعزي الباحث أسباب انتشار هذه الانحرافات إلى عدة عوامل لعل من أبرزها انخفاض المرتبات التي يحصلون عليها، والتي لا تتناسب مع المجهود اللازم لإنجاز الأعمال المطلوبة منهم، أو بيئة العمل المحيطة.

المجال الثاني : الانحرافات السلوكية

اشتمل هذا المجال على خمس فقرات ، ويبين الجدول (٢٣) نتائجه .

جدول (٢٣) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال الانحرافات السلوكية وفقًا لنسبتها ورتبتها ومستوى درجة انتشارها

م	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة	مستوى درجة الانتشار
١	لا يحافظ الموظف على هيبة وظيفته وسمعة جهازه الإداري من خلال قيامه ببعض السلوكيات المعيبة.	3.49	1.264	٦٩,٨٪	٢	عالية
٢	يستغل الموظف السلطة الممنوحة له لتحقيق مكاسب شخصية.	3.78	1.276	٧٥,٦٪	١	عالية
٣	يجمع الموظف بين وظيفته العامة وعمل آخر من شأنه الإضرار بواجباته الوظيفية.	3.32	1.320	٦٦,٤٪	٤	متوسطة
٤	يقوم الموظف بأداء أعمال خاصة أثناء وقت العمل الرسمي.	3.44	1.195	٦٨,٨٪	٣	عالية
٥	يستغل الموظف إمكانات العمل لأغراضه الشخصية.	3.44	1.331	٦٨,٨٪	٣	عالية
	المتوسط العام للانحرافات السلوكية	3.4932	1.03762	٦٩,٩٪		عالية

يتبين من الجدول (٢٣) أن إدراك أفراد عينة الدراسة حول انتشار الفساد السلوكي كان بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط العام للانحرافات السلوكية (٣,٤٩٣٢)، وبانحراف معياري بلغ (١,٠٣٧٦٢) وبنسبة مئوية (٦٩,٩٪) . وكانت من أكثر أشكال الانحرافات السلوكية انتشاراً من وجهة نظر عينة الدراسة هي: استغلال الموظف السلطة الممنوحة له لتحقيق مكاسب شخصية، وعدم محافظته على هيبة وظيفته وسمعة جهازه الإداري وذلك من خلال قيامه ببعض السلوكيات المعيبة، و قيام الموظف بأداء أعمال خاصة أثناء وقت العمل الرسمي واستغلال إمكانات العمل لأغراضه الشخصية. في حين كانت أقل أشكال الانحرافات السلوكية أو الفساد السلوكي انتشاراً هي جمع الموظف بين وظيفته العامة وعمل آخر.

المجال الثاني : الانحرافات المالية

اشتمل هذا المجال على خمس فقرات، ويبين الجدول (٢٤) نتائجه .

جدول (٢٤) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال الانحرافات المالية وفقًا لنسبتها ورتبتها ومستوى درجة انتشارها

م	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة	مستوى درجة الانتشار
١	يقوم الموظف بمخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقوانين واللوائح المعمول بها.	3.39	1.379	٦٧,٨٪	٤	متوسطة
٢	لا يلتزم الموظف بتعليمات جهاز الرقابة والتفتيش بشكل كامل وجيد عند أنجاز العمل.	3.45	1.332	٦٩,٠٪	٣	عالية
٣	يقوم الموظف بمخالفة المناقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات.	3.49	1.343	٦٩,٨٪	٢	عالية

م	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة	مستوى درجة الانتشار
٤	يقوم الموظف بالإهمال أو التقصير في واجباته مما يترتب عليه ضياعا واحتمال ضياع حق مالي للدولة.	3.55	1.311	٧١,٠٪	١	عالية
٥	يتعمد الموظف القيام بتصرفات يترتب عليها صرف مبلغ من أموال الدولة أو ضياع حقوقها .	3.49	1.378	٦٩,٨٪	٢	عالية
	المتوسط العام للانحرافات المالية	3.4740	1.19977	٦٩,٥٪		عالية

يتضح من الجدول (٢٤) أن إدراك أفراد عينة الدراسة حول انتشار الفساد المالي كان بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط العام للانحرافات المالية (٣,٤٧٤٠)، وبانحراف معياري بلغ (١,١٩٩٧٧) وبنسبة مئوية (٦٩,٥٪). وكانت من أكثر أشكال الانحرافات المالية انتشاراً من وجهة نظر عينة الدراسة هي: إهمال أو تقصير الموظف في واجباته، وتعمده القيام بتصرفات يترتب عليها صرف مبلغ من أموال الدولة أو ضياع حقوقها، وقيامه بمخالفة المناقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات. في حين كانت أقل أشكال الانحرافات المالية انتشاراً هي مخالفة الموظف للقواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقوانين واللوائح المعمول بها.

المجال الثاني : الانحرافات الجنائية

اشتمل هذا المجال على ست فقرات ، ويبين الجدول (٢٥) نتائجه .

جدول (٢٥) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال الانحرافات الجنائية وفقًا لنسبتها ورتبتها ومستوى درجة انتشارها

م	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة	مستوى درجة الانتشار
١	يقوم الموظف بتحصيل مبالغ من المواطنين دون استخراج قسيمة سداد بالمبلغ.	3.46	1.427	٦٩,٢٪	٦	عالية
٢	يتقاضى الموظف الهدايا مقابل تسهيل الخدمات للغير.	3.79	1.284	٧٥,٨٪	١	عالية
٣	يستفيد الموظف من موقعه الوظيفي لخدمة الأقارب والأصدقاء دون مبررات شرعية.	3.69	1.345	٧٣,٨٪	٣	عالية
٤	يماطل الموظف في انجاز مصالح المواطنين بهدف تحقيق مكاسب مالية الأمر الذي يلحق الضرر بهم.	3.77	1.321	٧٥,٤٪	٢	عالية
٥	يستغل الموظف موقعه الوظيفي لعمل تبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء تعليمات نافذة على الأشخاص المعنيين لطرف معين مقابل الحصول على منافع مالية.	3.65	1.314	٧٣,٠٪	٤	عالية
٦	يتصرف الموظف بأموال المؤسسة من غير وجه حق بشكل سري تحت مسميات مختلفة.	3.53	1.383	٧٠,٦٪	٥	عالية
المتوسط العام للانحرافات الجنائية		3.6484	1.18797	٧٣,٠٪		عالية

يتضح من الجدول (٢٥) أن إدراك أفراد عينة الدراسة حول انتشار الفساد الجنائي كان بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط العام للانحرافات الجنائية (٣,٦٤٨٤)، وبانحراف معياري بلغ (١,١٨٧٩٧) وبنسبة مئوية (٧٣٪). وكانت

من أكثر أشكال الانحرافات الجنائية التي ساهمت في انتشار الفساد الجنائي في المؤسسات الحكومية محل الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة هي الرشوة (٧٦٪)، تلاها الابتزاز (٧٥٪) ، ثم المحسوبية (٧٤٪)، والتزوير (٧٣٪)، ونهب المال العام (٧١٪)، والاختلاس (٦٩٪).

ثانياً: نتائج السؤال الثاني : ما هي الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في الجهاز الحكومي ؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الأسباب أو العوامل التي يحتمل أنها أدت إلى سوء الإدارة وتدني أدائها. ويبين الجدول (٢٦) هذه النتائج.

جدول (٢٦): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الأسباب والعوامل التي أدت إلى تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في الجهاز الحكومية لمحافظة تعز مرتبه تنازلياً

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
عوامل بيئية اقتصادية	4.4452	.63034	٨٨,٩٪	عالية جدا
عوامل بيئية اجتماعية	4.4144	.62207	٨٨,٣٪	عالية جدا
عوامل مؤسسية وتنظيمية	4.3466	.50033	٨٦,٩٪	عالية جدا
عوامل بيئية قانونية	4.3390	.64732	٨٦,٨٪	عالية جدا
عوامل بيئية سياسية	4.3271	.62560	٨٦,٥٪	عالية جدا
عوامل فردية	4.2979	.66558	٨٦,٠٪	عالية جدا

يتبين من الجدول (٢٦) أن جميع العوامل حصلت على درجة عالية جدا مما يشير إلى أهمية مراعاة هذه العوامل ليتسنى معالجة داء الفساد المالي والإداري. كما

تظهر النتائج في الجدول (٢٦) أن من أكثر العوامل أو الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في الجهاز الحكومي لمحافظة تعز هي : العوامل البيئية الاقتصادية والعوامل البيئية الاجتماعية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهما (٤,٤٤٥٢، ٤,٤١٤٤) بانحراف معياري (٠,٦٠٣٤، ٠,٦٢٢٠٧) وبنسبة مئوية بلغت (٨٩٪، ٨٨٪) ، على التوالي. كما يبين جدول (٢٦) أيضاً أن العوامل الفردية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة هي من أقل العوامل التي ساهمت في انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية في محافظة تعز .

وفيما يتعلق بالنتائج الخاصة بفقرات كل محور من محاور مقياس الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في الجهاز الحكومية، حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات أفراد العينة عن كل فقرة، كما يأتي:

المحور الأول : العوامل الفردية

اشتمل هذا المحور على ست فقرات ، ويبين الجدول (٢٧) نتائجه .

جدول (٢٧) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال العوامل الفردية وفقًا لنسبتها ورتبتها ومستواها

م	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة	المستوى
١	عدم قبول التغيير وجمود الفكر يسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	4.45	.908	٨٩,٠٪	٣	عالية جدا
٢	تفشي ظاهرة الوساطة والمحسوبية في الأجهزة الإدارية يولد السلبية واللامبالاة .	4.58	.661	٩١,٦٪	١	عالية جدا
٣	غياب أو فقدان القدوة أو فسادها يساهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	4.45	.804	٨٩,٠٪	٣	عالية جدا

م	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة	المستوى
٤	ضعف مستوى الولاء الوطني أو الوازع الديني يسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	4.49	.855	٪٨٩,٨	٢	عالية جدا
٥	الإغراء من قبل الغير في ممارسة الفساد المالي والإداري.	4.00	1.106	٪٨٠,٠	٤	عالية
٦	الاحتكاك المباشر بالمواطنين يدفع في كثير من الأحيان إلى حالات الفساد المالي والإداري.	3.82	1.116	٪٧٦,٤	٥	عالية
	المتوسط العام للعوامل الفردية	4.2979	.66558	٪٨٦,٠		عالية جدا

يتضح من الجدول (٢٧) أن العوامل الفردية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تؤدي إلى تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري بدرجة عالية جدا، حيث بلغ المتوسط العام للعوامل الفردية (٤,٢٩٧٩)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٦٥٥٨) وبنسبة مئوية (٨٦٪) . وكانت من أكثر العوامل الفردية سبباً في انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري هي: تفشي ظاهرة الوساطة والمحسوبية في الأجهزة الإدارية، ضعف مستوى الولاء الوطني أو الوازع الديني ، فقدان القدوة أو فسادها، بالإضافة إلى عدم قبول التغيير وجمود الفكر .

المحور الثاني : العوامل المؤسسية والتنظيمية

اشتمل هذا المحور على خمسة وعشرون فقرة ، ويبين الجدول (٢٨) نتائجه .

جدول (٢٨) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال العوامل المؤسسية والتنظيمية وفقًا لنسبتها ورتبتها ومستواها

م	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة	المستوى
١	كبر حجم المنظمة وزيادة عدد الموظفين تؤدي إلى ممارسات غير قانونية وسلوكيات فساد إداري لا يمكن السيطرة عليها.	3.68	1.171	٪٧٣,٦	٢٥	عالية
٢	زيادة عدد الموظفين لاعتبارات لا تتعلق بحاجة العمل إليهم"بطالة مقنعة" تؤدي إلى البيروقراطية العالية وبالتالي حدوث ممارسات غير قانونية.	4.14	1.020	٪٨٢,٨	٢٤	عالية
٣	عدم وجود ثقافة تنظيمية بأخلاقيات إدارية سامية يمثل سبباً لممارسة الفساد المالي والإداري.	4.21	.892	٪٨٤,٢	٢٠	عالية جدا
٤	ضعف الأنظمة الرقابية وأساليب تقييم الأداء في المؤسسة يجعل من الممارسات الفاسدة روتينا ساريا يمر دون مساءلة أو حساب.	4.47	.771	٪٨٩,٤	٧	عالية جدا
٥	القيادات الغير مؤهلة وغير المتخصصة تسهم في تفشي الظواهر السلبية وإصدار القرارات الخاطئة في المؤسسة.	4.55	.653	٪٩١,٠	٣	عالية جدا
٦	عدم ربط العمل القيادي بالإبداع يعيق ممارسة القيادات الإدارية لدورها بشكل فعال.	4.34	.824	٪٨٦,٨	١٢	عالية جدا
٧	الإدارة الغير منظمة والعشوائية تسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	4.47	.695	٪٨٩,٤	٨	عالية جدا
٨	القوانين واللوائح والقرارات التي تتسم بالمزاجية والانتقائية وانعدام الشفافية تؤثر سلبا على المصلحة العامة.	4.51	.634	٪٩٠,٢	٥	عالية جدا

م	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة	المستوى
٩	غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك التنظيمي تسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	4.34	.773	٨٦,٨٪	١٣	عالية جدا
١٠	الإجراءات المعقدة وغموض التشريعات وتعددها أو عدم العمل بها تسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	4.32	.730	٨٦,٤٪	١٦	عالية جدا
١١	عدم توفر أهداف وخطط واضحة المعالم للمرفق أو المؤسسة ذات العلاقة يزيد من حالات الفساد المالي والإداري.	4.21	.902	٨٤,٢٪	٢١	عالية جدا
١٢	الاستراتجيات والسياسات التي توضع لخدمة فئات معينة ذات أغراض شخصية لبعض العاملين في المؤسسة أو خارجها تمثل سبباً في تفشي الفساد المالي والإداري..	4.34	.808	٨٦,٨٪	١٤	عالية جدا
١٣	غياب الأساليب العلمية في وضع الخطط واتخاذ القرارات يسهم في نشوء الفساد المالي والإداري.	4.29	.750	٨٥,٨٪	١٧	عالية جدا
١٤	عدم وجود معايير واضحة للتعيين في الوظائف العامة أو القيادية، مما يؤدي إلى سوء اختيار القيادات والأفراد تسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	4.40	.756	٨٨,٠٪	١١	عالية جدا
١٥	عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب يسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	4.63	.575	٩٢,٦٪	١	عالية جدا
١٦	عدم اختيار كفاءات وظيفية ذات أداء جيد أو اختيار أشخاص غير أكفاء تسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	4.53	.655	٩٠,٦٪	٤	عالية جدا

م	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة	المستوى
١٧	سيطرة المحسوبية والمحاباة عند تعيين الأفراد أو شغل الوظائف تؤدي إلى ممارسة الفساد المالي والإداري.	4.47	.762	٨٩,٤٪	٩	عالية جدا
١٨	هياكل إدارية غير صحيحة لا تتناسب مع طبيعة العمل تزيد من احتمال ممارسة الفساد المالي والإداري.	4.25	.860	٨٥,٠٪	١٩	عالية جدا
١٩	عدم وجود توصيف وظيفي واضح يزيد من احتمال ممارسة الفساد المالي والإداري.	4.18	.812	٨٣,٦٪	٢٢	عالية
٢٠	غياب التنسيق بين مختلف الإدارات في المؤسسة يسهم في تفشي الفساد المالي والإداري.	4.29	.752	٨٥,٨٪	١٨	عالية جدا
٢١	فقدان العدالة والنزاهة في توزيع الحقوق والواجبات يعتبر مصدر من مصادر التسيب والفساد.	4.60	.616	٩٢,٠٪	٢	عالية جدا
٢٢	غياب نظام حوافز فعال يسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	4.48	.715	٨٩,٦٪	٦	عالية جدا
٢٣	ضعف المسؤولية الإدارية عن الأعمال الموكلة أو المحاسبة عليها يسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	4.45	.621	٨٩,٠٪	١٠	عالية جدا
٢٤	تشابك الاختصاصات التنظيمية للوحدات الإدارية وغياب الأدلة الإجرائية المنظمة للعمل وعدم وضوح السلطات والاختصاصات والمسؤوليات الوظيفية والاعتماد على الفردية والشخصية في العمل يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة	4.16	.867	٨٣,٢٪	٢٣	عالية

م	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة	المستوى
٢٥	ضعف الوعي القانوني لدى الموظفين بما توفره لهم القوانين من حقوق مالية وإدارية يسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	4.34	.716	٨٦,٨٪	١٥	عالية جدا
المتوسط العام للعوامل المؤسسية والتنظيمية		4.3466	.50033	٨٦,٩٪		عالية جدا

يشير جدول (٢٨) أن العوامل المؤسسية والتنظيمية تؤدي إلى تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري بدرجة عالية جدا، حيث بلغ المتوسط العام للعوامل المؤسسية والتنظيمية (٤,٣٤٦٦)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٥٠٠٣٣) وبنسبة مئوية (٨٧٪) . كما يبين الجدول (٢٨) أن من أكثر العوامل المؤسسية والتنظيمية سبباً في انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري هي: السياسات الخاطئة في اختيار الأفراد والمتمثلة بعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب و عدم اختيار كفاءات وظيفية ذات أداء جيد و سيطرة المحسوبية والمحاباة عند تعيين الأفراد أو شغل الوظائف ، غياب العدالة والنزاهة في توزيع الحقوق والواجبات ، القيادات الغير مؤهلة وغير المتخصصة، انعدام الشفافية في القوانين واللوائح والقرارات واتسامها بالمزاجية والانتقائية ، غياب نظام حوافز فعال ، وضعف الأنظمة الرقابية وأساليب تقييم الأداء، بالإضافة إلى عشوائية الإدارة ، وضعف المسؤولية الإدارية عن الأعمال الموكلة أو المحاسبة عليها.

المحور الثالث : العوامل البيئية الاقتصادية

اشتمل هذا المحور على أربع فقرات ، ويبين الجدول (٢٩) نتائجه .

جدول (٢٩) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال العوامل البيئية الاقتصادية وفقًا لنسبتها ورتبتها ومستواها

م	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة	المستوى
١	تدنى مستوى الراتب الذي يتقاضاه الموظف الحكومي وعدم كفايته لتلبية المطالب يشكل مدخلا لممارسة حالات الفساد المالي والإداري.	4.46	.822	٨٩,٢٪	٢	عالية جدا
٢	ارتفاع المستوى المعيشي يمثل سبباً لانخراط الفرد في ممارسات إدارية فاسدة لتغطية تكاليف المعيشة.	4.42	.852	٨٨,٤٪	٤	عالية جدا
٣	عدم العدالة في توزيع الثروة والناتج القومي الإجمالي في المجتمع.	4.47	.797	٨٩,٤٪	١	عالية جدا
٤	عدم تناسب الموازنات المالية وحجم عمل المؤسسة يشكل أرضية مناسبة لممارسة الفساد المالي والإداري.	4.43	.741	٨٨,٦٪	٣	عالية جدا
	المتوسط العام للعوامل البيئية الاقتصادية	4.4452	.63034	٨٨,٩٪		عالية جدا

يتضح من الجدول (٢٩) أن العوامل البيئية الاقتصادية تؤدي إلى تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري بدرجة عالية جدا، حيث بلغ المتوسط العام للعوامل البيئية الاقتصادية (٤,٤٤٥٢)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٣٠٣٤) وبنسبة مئوية (٨٨,٩٪). كما يبين الجدول (٢٩) أن جميع فقرات هذا المحور حصلت على درجة عالية جدا مما يبرز دور العوامل البيئية الاقتصادية في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري، ومن أهمها عدم العدالة في توزيع الثروة والناتج القومي الإجمالي في المجتمع، تدنى مستوى الراتب الذي يتقاضاه الموظف الحكومي وعدم كفايته لتلبية مطالب الحياة المعيشية.

المحور الرابع : العوامل البيئية السياسية

اشتمل هذا المحور على أربع فقرات ، ويبين الجدول (٣٠) نتائجه .

جدول (٣٠) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال العوامل البيئية السياسية وفقًا لنسبتها ورتبتها ومستواها

م	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة	المستوى
١	ضعف دور الرقابة والإعلام والصحافة يشجع عمليات الغش والتدليس والتلاعب بالقوانين والأنظمة.	4.40	.746	٨٨,٠٪	٢	عالية جدا
٢	ضعف دور منظمات المجتمع المدني يساعد في ممارسة الفساد المالي والإداري.	4.23	.854	٨٤,٦٪	٤	عالية جدا
٣	بروز التكتلات السياسية وتأثيرها على الحكومة من خلال المقايضات السياسية وغيرها من العوامل الأخرى يسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	4.42	.758	٨٨,٤٪	١	عالية جدا
٤	الاهتمام بدوائر انتخابية على حساب دوائر أخرى يسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	4.25	.907	٨٥,٠٪	٣	عالية جدا
	المتوسط العام للعوامل البيئية السياسية	4.3271	.62560	٨٦,٥٪		عالية جدا

يبين الجدول (٣٠) أن العوامل البيئية السياسية أيضاً تؤدي إلى تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري بدرجة عالية جدا، حيث بلغ المتوسط العام للعوامل البيئية السياسية (٤,٣٢٧١)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٢٥٦٠) وبنسبة مئوية (٨٦,٥٪). كما يبين الجدول (٣٠) أن جميع فقرات هذا المحور أيضاً حصلت على درجة عالية جدا مما يشير إلى أن العوامل البيئية السياسية لها دور في تفشي ظاهرة

الفساد المالي والإداري ، خصوصاً التكتلات السياسية وما تقوم به من مقايضات سياسية مع الحكومة ، والدور السلبي للإعلام والصحافة.

المحور الخامس : العوامل البيئية القانونية

اشتمل هذا المحور على أربع فقرات ، ويبين الجدول (٣١) نتائجه .

جدول (٣١) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال العوامل البيئية القانونية وفقًا لنسبتها ورتبتها ومستواها

م	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة	المستوى
١	غياب التشريعات والتقصير والتهاون في تطبيق القانون على المخالفين أو المستغلين العمل لمصالحهم الشخصية.	4.45	.760	٨٩,٠٪	١	عالية جدا
٢	عدم تحديث القوانين والأنظمة التي من شأنها دعم حالات الفساد المالي والإداري.	4.34	.735	٨٦,٨٪	٣	عالية جدا
٣	كثرة القوانين والتعليمات وتداخلها مع بعضها البعض يشكل مدخلاً لممارسة الفساد المالي والإداري.	4.18	.870	٨٣,٦٪	٤	عالية
٤	كثرة الصلاحيات وتراخي مبدأ المحاسبة يسبب تدني في أداء المؤسسة.	4.39	.790	٨٧,٨٪	٢	عالية جدا
المتوسط العام للعوامل البيئية القانونية		4.3390	.64732	٨٦,٨٪		عالية جدا

يشير الجدول (٣١) أن العوامل البيئية القانونية أيضاً تؤدي إلى تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري بدرجة عالية جدا، حيث بلغ المتوسط العام للعوامل البيئية القانونية (٤,٣٣٩٠)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٤٧٣٢) وبنسبة مئوية (٨٦,٨٪). وكان من أكثر العوامل البيئية القانونية سبباً في تفشي هذه الظاهرة هو غياب التشريعات والتقصير والتهاون في تطبيق القانون على المخالفين أو المستغلين

العمل لمصالحهم الشخصية، وكثرة الصلاحيات وتراخي مبدأ المحاسبة ، وعدم تحديث القوانين والأنظمة التي تسهم في انتشار حالات الفساد المالي والإداري.

المحور السادس : العوامل البيئية الاجتماعية

اشتمل هذا المحور على أربع فقرات ، ويبين الجدول (٣٢) نتائجه .

جدول (٣٢) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال العوامل البيئية الاجتماعية وفقًا لنسبتها ورتبتها ومستواها

م	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة	المستوى
١	وجود علاقات ومصالح تربط الإدارة العليا مع عملاء خارجين يسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	4.32	.929	٨٦,٤٪	٤	عالية جدا
٢	الولاء العائلي والقبلي أو الحزبي يؤثر على انتشار الوساطة والمحاباة وخدمة المجموعة التي ينتمي إليها	4.58	.721	٩١,٦٪	١	عالية جدا
٣	القيم المشوهة السائدة في المجتمع ، وشيوع ثقافة الفساد في المجتمع تشكل مدخلاً لممارسات إدارية فاسدة على مختلف المستويات.	4.42	.740	٨٨,٤٪	٢	عالية جدا
٤	ضعف دور مؤسسات ومرافق النفع العام في القيام بدورها يسهم في ممارسة الفساد المالي والإداري.	4.34	.717	٨٦,٨٪	٣	عالية جدا
	المتوسط العام للعوامل البيئية الاجتماعية	4.4144	.62207	٨٨,٣٪		عالية جدا

يتضح من الجدول (٣٢) أن العوامل البيئية الاجتماعية تؤدي إلى تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري بدرجة عالية جدا، حيث بلغ المتوسط العام للعوامل البيئية الاجتماعية (٤,٤١٤٤)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٢٢٠٧) وبنسبة مئوية

(٨٨,٣٪) . كما يبين الجدول (٣٢) أن جميع فقرات هذا المحور حصلت على درجة عالية جدا مما يبرز دور العوامل البيئية الاجتماعية في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري وفي مقدمتها الولاء العائلي والقبلي أو الحزبي ، وشيوع ثقافة الفساد في المجتمع .

ثالثاً: نتائج السؤال الثالث : ما هو أثر ظاهرة الفساد المالي والإداري في إعاقة التنمية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الجزء الثالث من الاستبيان الذي تضمن فقرات متعددة كان الهدف منها معرفة أثر ظاهرة الفساد المالي والإداري في إعاقة التنمية. ويبين الجدول (٣٣) هذه النتائج.

جدول (٣٣) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات قياس مجال أثر ظاهرة الفساد المالي والإداري في إعاقة التنمية وفقًا لنسبتها ورتبتها ومستواها

م	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	المستوى
١	الفساد المالي والإداري يعيق النظم التي من شأنها أن تسهم في تنظيم سبل الحياة للإنسان.	4.53	.665	٩٠,٦٪	٨	عالية جدا
٢	الفساد المالي والإداري يعيق توزيع الواجبات والحقوق بشكل عادل على كافة أطياف المجتمع.	4.50	.735	٩٠,٠٪	٩	عالية جدا
٣	الفساد المالي والإداري يؤدي إلى تنازل الإنسان عن كرامته وحريته وحقه في الحياة الكريمة.	4.18	1.094	٨٣,٦٪	١٢	عالية
٤	الفساد المالي والإداري يؤدي إلى تفشي الجريمة المنظمة وغير المنظمة التي تقود إلى التفكك.	4.28	.883	٨٥,٦٪	١١	عالية جدا

م	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	المستوى
٥	الفساد المالي والإداري يخلق بيئة صالحة لتفشي أمراض المجتمعات من وساطة ومحسوبية واختلاس وغيرها.	4.46	.805	٨٩,٢٪	١٠	عالية جدا
٦	الفساد المالي والإداري يعيق الاستثمار لدى أصحاب المشاريع.	4.56	.750	٩١,٢٪	٦	عالية جدا
٧	الفساد المالي والإداري يسبب الإحباط وهجرة أصحاب العقول والكفاءات خارج البلاد.	4.66	.636	٩٣,٢٪	٣	عالية جدا
٨	الفساد المالي والإداري يسبب هدر المال العام ومقدرات الدولة وإنشاء المشاريع الوهمية وخيانة الأمانة في عمليات الاستثمار والتجارة.	4.71	.588	٩٤,٢٪	١	عالية جدا
٩	الفساد المالي والإداري يسبب سوء توزيع المشاريع وآلية تنفيذها والاستفادة منها.	4.53	.753	٩٠,٦٪	٨	عالية جدا
١٠	الفساد المالي والإداري يقود إلى سوء اتخاذ القرارات وسوء الخطط والتدليس في أسعار المشاريع.	4.58	.662	٩١,٦٪	٥	عالية جدا
١١	الفساد المالي والإداري يضعف مستوى الجودة في البنية التحية العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها.	4.68	.574	٩٣,٦٪	٢	عالية جدا
١٢	يؤدي الفساد المالي والإداري إلى تخفيض معدلات الاستثمار وبالتالي تخفيض معدل النمو الاقتصادي بسبب ما يرافق الفساد المالي والإداري من دفع للرشاوى يمثل لكثير من رجال الأعمال نوعا من الإتاوات والكلف مما يدفعهم إلى التقليل من استثماراتهم في الدولة.	4.62	.686	٩٢,٤٪	٤	عالية جدا

م	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	المستوى
١٣	يؤدي الفساد المالي والإداري إلى التمايز الطبقي وتعميقه حيث يوسع الفجوة بين من يملكون وبين من لا يملكون.	4.55	.704	٪٩١,٠	٧	عالية جدا
١٤	الفساد المالي والإداري يولد الشعور بعدم المبالاة والإهمال وعدم الإخلاص والحرص على المصلحة العامة.	4.55	.769	٪٩١,٠	٧	عالية جدا
	المتوسط العام لإعاقة ظاهرة الفساد المالي والإداري للتنمية	4.5274	.55891	٪٩٠,٥		عالية جدا

يتضح من الجدول (٣٣) أن ظاهرة أو داء الفساد المالي والإداري يعيق التنمية بدرجة عالية جداً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٤,٥٢٧٤)، بانحراف معياري (٠,٥٥٨٩١)، وبنسبة مئوية (٩٠,٥٪)، مما يؤكد فرضية الدارسة التي مفادها أن هناك فساد مالي وإداري يستشري في المؤسسات الحكومية المختلفة للمحافظة يولد أثارا سلبيه تعرقل عملية التنمية. كما يبين الجدول (٣٣) أن من أكثر الآثار السلبية التي يؤدي إليها داء الفساد المالي والإداري المستشري في إدارات المؤسسات الحكومية، هي كالآتي:

١) يهدر المال العام ومقدرات الدولة بإنشاء المشاريع الوهمية وخيانة الأمانة في عمليات الاستثمار والتجارة بنسبة (٩٤,٢٪).

٢) يضعف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة بنسبة (٩٣,٦٪) ، وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها.

٣) يسبب الإحباط وهجرة أصحاب العقول والكفاءات خارج البلاد بنسبة (٩٣,٢٪)، وبالتالي حرمان الدولة والمجتمع من إبداعاتهم وطاقاتهم في العلوم والابتكار.

٤) يخفض معدلات الاستثمار وبالتالي تخفيض معدل النمو الاقتصادي بنسبة (٩٢,٤٪) ، بسبب ما يرافق الفساد المالي والإداري من دفع للرشاوى يمثل لكثير من رجال الأعمال نوعا من الإتاوات والكلف مما يدفعهم إلى التقليل من استثماراتهم في الدولة.

٥) يقود إلى سوء اتخاذ القرارات وسوء الخطط والتدليس في أسعار المشاريع وبالتالي سوء الخدمات المقدمة للمواطن بنسبة (٩١,٦٪).

٦) يعيق الاستثمار لدى أصحاب المشاريع بنسبة (٩١,٢٪).

٧) يؤدي إلى التمايز الطبقي وتعميقه حيث يوسع الفجوة بين من يملكون وبين من لا يملكون بنسبة (٩١٪).

٨) يولد الشعور بعدم المبالاة والإهمال وعدم الإخلاص والحرص على المصلحة العامة بنسبة (٩١٪).

٩) يسبب سوء توزيع المشاريع وآلية تنفيذها والاستفادة منها بنسبة (٩٠,٦٪).

١٠) يعيق النظم التي من شأنها أن تسهم في تنظيم سبل الحياة للإنسان بنسبة (٩٠,٦٪).

١١) يعيق توزيع الواجبات والحقوق بشكل عادل على كافة أطياف المجتمع بنسبة (٩٠٪).

١٢) يخلق بيئة صالحة لتفشي أمراض المجتمعات من وساطة ومحسوبية واختلاس وغيرها بنسبة (٨٩,٢٪) مما يفقد المواطن الثقة بأنظمة الدولة .

١٣) يؤدي إلى تفشي الجريمة المنظمة وغير المنظمة التي تقود إلى التفكك بنسبة (٨٥,٦٪).

١٤) يؤدي إلى تنازل الإنسان عن كرامته وحريته وحقه في الحياة الكريمة بنسبة (٨٣,٦٪).

وعليه، يمكن القول أنه لا تنمية في ظل وجود إدارة ينخر فيها الفساد.

٢. الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

أن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة ، هي كما يأتي:

- بينت نتائج الدراسة أن من أكثر أشكال الفساد المالي والإداري انتشاراً في المؤسسات الحكومية في محافظة تعز هو الفساد الجنائي ومن ثم الفساد السلوكي والفساد المالي والفساد التنظيمي على الترتيب.
- دلت نتائج الدراسة على أن أسباب ارتفاع الفساد الجنائي في المؤسسات الحكومية في محافظة تعز من وجهة نظر العاملين فيها هي مظاهر: الرشوة ، والابتزاز، والمحسوبية، و التزوير، ونهب المال العام . كما بينت نتائج الدراسة أن من أقل صور الفساد الجنائي انتشارا في هذه المؤسسات هو الاختلاس التي تأتي من خلال قيام الموظف بتحصيل مبالغ من المواطنين دون استخراج قسيمة سداد بالمبلغ.
- أشارت نتائج الدراسة إلى أن من أهم صور الفساد السلوكي انتشارا في المؤسسات الحكومية في محافظة تعز من وجهة نظر العاملين فيها هي: استغلال الموظف السلطة الممنوحة له لتحقيق مكاسب شخصية، وعدم محافظته على هيبة وظيفته وسمعة جهازه الإداري وذلك من خلال قيامه ببعض السلوكيات المعيبة ، وقيام الموظف بأداء أعمال خاصة أثناء وقت العمل الرسمي واستغلال إمكانات العمل لأغراضه الشخصية.

- أظهرت نتائج الدراسة أن من أكثر مظاهر الفساد المالي انتشاراً في المؤسسات الحكومية في محافظة تعز من وجهة نظر العاملين فيها هي: إهمال الموظف و تقصيره في واجباته ، وتعمده القيام بتصرفات يترتب عليها صرف مبلغ من أموال الدولة أو ضياع حقوقها، وقيامه بمخالفة المناقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات.
- دلت نتائج الدراسة على أن أكثر أشكال الفساد التنظيمي انتشاراً من وجهة نظر عينة الدراسة هي: تباطؤ أو تقاعس الموظف عن أداء العمل الرسمي المكلف بتنفيذه، عدم التزامه بمواعيد أداء العمل الرسمية، وعدم إنجازه لعمله الرسمي بكل دقة وأمانه.
- بينت نتائج الدراسة أن من أكثر العوامل أو الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في الجهاز الحكومي لمحافظة تعز هي : العوامل البيئية الاقتصادية ومن ثم العوامل البيئية الاجتماعية ، العوامل المؤسسية والتنظيمية ، و العوامل البيئية القانونية، و العوامل البيئية السياسية ، والعوامل الفردية على الترتيب.
- أظهرت نتائج الدراسة أن من أهم العوامل البيئية الاقتصادية التي ساهمت في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري هي : عدم العدالة في توزيع الثروة والناتج القومي الإجمالي في المجتمع، تدنى مستوى الراتب الذي يتقاضاه الموظف الحكومي وعدم كفايته لتلبية مطالب الحياة المعيشية.
- أظهرت نتائج الدراسة أن من أهم العوامل البيئية الاجتماعية التي ساهمت في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري هي : الولاء العائلي والقبلي و الحزبي ، وشيوع ثقافة الفساد والقيم المشوهة السائدة في المجتمع، ضعف دور مؤسسات

ومرافق النفع العام في القيام بدورها ، ووجود علاقات ومصالح تربط الإدارة العليا مع أفراد تربطهم مصالح مشتركه.

- بينت نتائج الدراسة أن من أكثر العوامل المؤسسية والتنظيمية سبباً في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري هي: عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وعدم اختيار كفاءات وظيفية ذات أداء جيد و سيطرة المحسوبية والمحاباة عند تعيين الأفراد أو شغل الوظائف ، غياب العدالة والنزاهة في توزيع الحقوق والواجبات، القيادات الغير مؤهلة وغير المتخصصة، انعدام الشفافية في تطبيق القوانين واللوائح والقرارات واتسامها بالمزاجية والانتقائية ، غياب نظام حوافز فعال، وضعف الأنظمة الرقابية وأساليب تقييم الأداء، بالإضافة إلى عشوائية الإدارة ، وغياب المحاسبة.
- أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر العوامل البيئية القانونية سبباً في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري هي: غياب التشريعات والتقصير والتهاون في تطبيق القانون على المخالفين أو المستغلين العمل لمصالحهم الشخصية، وكثرة الصلاحيات وتراخي مبدأ المحاسبة، وعدم تغيير القوانين والأنظمة التي تسهم في انتشار حالات الفساد المالي والإداري.
- أشارت نتائج الدراسة أن من العوامل البيئية السياسية التي ساهمت في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري هي: بروز التكتلات السياسية وتأثيرها على الحكومة من خلال المقايضات السياسية وغيرها، ضعف دور الرقابة والإعلام والصحافة، الاهتمام بدوائر انتخابية على حساب دوائر أخرى، وضعف دور منظمات المجتمع المدني.
- دلت نتائج الدراسة على أن من أكثر العوامل الفردية التي كانت سبباً في انتشار

ظاهرة الفساد المالي والإداري هي: تفشي ظاهرة الوساطة والمحسوبية في الأجهزة الإدارية ، ضعف مستوى الولاء الوطني و الوازع الديني ، فقدان القدوة أو فسادها، بالإضافة إلى عدم قبول التغيير وجمود الفكر .

- أن الفساد المالي والإداري الذي تعاني منه إدارات المؤسسات الحكومية يضعف من أدائها وبالتالي إبطاء عجلة التنمية في مختلف نواحي الحياة.
- أظهرت نتائج الدراسة أن الفساد المالي والإداري يعيق أي مسيرة للتنمية وذلك من خلال الآتي:
  - هدر المال العام ومقدرات الدولة بإنشاء المشاريع الوهمية وخيانة الأمانة في عمليات الاستثمار والتجارة.
  - أضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها.
  - تهجير أصحاب العقول والكفاءات خارج البلاد وحرمان الدولة والمجتمع من إبداعاتهم وطاقاتهم في العلوم والابتكار.
  - تدني معدلات الاستثمار وبالتالي تخفيض معدل النمو الاقتصادي ، بسبب ما يرافق الفساد المالي والإداري من دفع للرشاوى يمثل لكثير من رجال الأعمال نوعاً من الإتاوات والكلف مما يدفعهم إلى التقليل من استثماراتهم في الدولة.
  - سوء اتخاذ القرارات وسوء الخطط والتدليس في أسعار المشاريع وبالتالي سوء الخدمات المقدمة للمواطن .
  - إعاقة الاستثمار لدى أصحاب المشاريع وحرمان الدولة من استغلال أموال المستثمرين في إقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم المجتمع والمواطنين من خلال توفير فرص العمل .

- خلق التمايز الطبقي وتعميقه مما يوسع الفجوة بين من يملكون وبين من لا يملكون .
- توليد الشعور بعدم المبالاة والإهمال وعدم الإخلاص والحرص على المصلحة العامة .
- إساءة توزيع المشاريع وآلية تنفيذها والاستفادة منها .
- إعاقة النظم التي من شأنها أن تسهم في تنظيم سبل الحياة للإنسان .
- إعاقة توزيع الواجبات والحقوق بشكل عادل على كافة أطياف المجتمع .
- خلق بيئة صالحة لتفشي أمراض المجتمعات من وساطة ومحسوبية واختلاس وغيرها مما يفقد المواطن الثقة بأنظمة وأجهزة الدولة .
- تفشي الجريمة المنظمة وغير المنظمة التي تقود إلى التفكك في المجتمع .

- أخيراً وليس آخرا، أن معالجة ظاهرة معقدة كظاهرة الفساد المالي والإداري يتطلب إرادة سياسية مجتمعية قوية وجهود جماعية ووقت طويل .

ثانياً: التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتحليلات، خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات والإجراءات في جوانب مختلفة لكي يتم القضاء على داء الفساد المالي والإداري أو الحد منه ليتسنى تحقيق التنمية ، تتمثل بالآتي:

أولاً: من جانب إداري وتنظيمي

- وضع الشخص المناسب في المكان المناسب على أساس التخصص والخبرة والمقدرة في تأدية المهام المكلف بها.
- إعادة النظر في سياسات اختيار الأفراد وتعيينهم في الوظائف العامة بجعلها تقوم على أساس الكفاءة ومبدأ الجدارة والقضاء على الوساطة والمحسوبية والقبلية والمحاباة عند تعيين الأفراد أو شغل الوظائف.

- تحقيق العدالة والنزاهة في توزيع الحقوق والواجبات، والتشديد على أعطاء الموظف العام حقوقه قبل مطالبته بأداء واجباته.
- اختيار قيادات مؤهلة ومتخصصة ومناسبة لاعتلاء الهرم الإداري للمؤسسات الحكومية.
- اعتماد مبدأ الشفافية في جميع المؤسسات الحكومية خصوصاً في العقود والمناقصات الحكومية .
- تفعيل نظام حوافز يقوم على معايير وأسس واضحة ومناسبة يضمن العدالة ويتكيف مع المتغيرات المحيطة.
- تبني نظم حديثة في تقيم أداء العاملين في المؤسسات الحكومية للوقوف على كفاءتهم ونزاهتهم في كافة المستويات الوظيفية.
- التخطيط السليم والقضاء على عشوائية الإدارة من خلال التنسيق الإداري بين مختلف المؤسسات والقطاعات الحكومية وتفعيل الاتصال بينها.
- تشجيع الإنتاج والإبداع من خلال منح الحوافز التشجيعية والعلاوات والترقيات .
- إعادة النظر في بعض الهياكل الإدارية وبعض الوظائف الرقابية والمحاسبية التي ثبت عدم صلاحيتها وعدم جدارتها في أداء عملها.
- وضع توصيف واضح للوظائف العامة يبين طبيعتها والمهام المكلف بها كل موظف وتتضمن المؤهلات العلمية ومعايير الخبرة.
- إدخال الميكنة واستخدام الوسائل والتكنولوجيا الحديثة في إدارة المؤسسات الحكومية والمرافق العامة لتقليل الاحتكاك بالموظفين وتبسيط العمل وانجاز المعاملات بأقل تكلفة وبأسرع وقت .

- إشعار وتوعية الموظف العام بالمسؤولية الملقاة على عاتقه وتنشيط الرقابة الذاتية.
- توفير نظام رقابة داخلية تكفل الشفافية والتحكم والمسألة في رسم وتنفيذ السياسات العامة.

ثانياً: من جانب اقتصادي

- تحقيق العدل في توزيع الثروة والناتج القومي الإجمالي في المجتمع .
- دراسة ومعالجة تدني مستوى المرتبات التي يتقاضاه الموظفين الحكوميين وتقييم احتياجاتهم المادية والمعنوية التي تلبي متطلبات الحياة الكريمة واللائقة وتحسن من وضعهم المعيشي.

ثالثاً: من جانب اجتماعي وتربوي

- إزالة الولاء العائلي أو القبلي و التعصب الحزبي و استبدالهم بمبدأ الوطنية والانتماء للوطن الواحد من خلال مناهج تربوية تدرس في المدارس والجامعات لخلق جيل ينبذ التعصب بكل أنواعه.
- الاهتمام بثقافة المواطن العامة من خلال عقد برامج توعية وتثقيفية بما يحقق الصالح العام ويصحح المفاهيم الخاطئة ويغرس فيه روح المسؤولية في محاربة القيم السلبية والهدامة وينمي فيه مبدأ العطاء وحب الوطن .
- توعية المواطن من خلال برامج توعية عبر وسائل الإعلام المختلفة بأهمية وآلية سير عمل المؤسسات والأجهزة الحكومية ودورها في التنمية وتحقيق الأهداف الإستراتيجية التي أنشئت من أجلها لكسب دعمه .
- تفعيل الرقابة الذاتية للموظف التي يستشعر فيها رقابة الله له في السر والعلن وذلك من خلال غرس الوازع الديني لدى الأفراد ابتداء من التنشئة الإسلامية في الأسرة، ومن خلال وسائل الإعلام باستضافة العلماء المتخصصين في علوم

الشريعة والاقتصاد عبر برامج وندوات متعددة، لتسليط الضوء على هذا الداء وعواقبه الدنيوية والأخروية وآثاره المدمرة على الفرد والمجتمع.

- تعميق الشعور بالمسئولية الجماعية وأن كل فرد في المجتمع كما له حقوق فإن عليه واجبات تجاه مجتمعه لابد أن يقدمها.

رابعاً :من جانب قانوني

- تطبيق القوانين على المخالفين أو المستغلين الوظيفة العامة لمصالحهم الشخصية وفرض العقوبات الرادعة وإزالة العقبات التي تحول دون ذلك .
- إعطاء مؤسسات المحاسبة والرقابة العامة استقلالية كاملة ومنحها الصلاحيات الكافية وتعزيزها بالكوادر البشرية الصالحة التي تتصف بالنزاهة والموضوعية وصاحبة الكفاءة والخبرة لتأدية مهامها.
- الأخذ بالتقارير الصاعدة من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب في محاسبة المسيء ومكافأة المحسن .
- مراجعة وإعادة النظر في القوانين والأنظمة واللوائح التي تساعد في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري، وسن التشريعات والقوانين واللوائح التي من شأنها تعمل على الحد من هذه الظاهرة وتقضي عليها.
- تفعيل مبدأ استقلالية السلطة القضائية لكي تتمكن من أداء دورها بالشكل الصحيح .

خامساً : من جانب سياسي

- على التكتلات السياسية تغليب المصلحة العامة على المصلحة الحزبية وأن لا تقايض على الوظائف العامة بناء على معايير حزبية أو طائفية أو مناطقية وإنما وفقا لمبدأ الكفاءة والجدارة.
- تفعيل الدور الرقابي والإيجابي للإعلام والصحافة الحرة في تسليط الضوء على

الجهات التي ترعى الفساد وحشد الرأي العام في فضح المفسدين ومحاربة هذا الداء.

- تشجيع الرقابة الشعبية والجماهيرية ومنظمات المجتمع المدني كجمعيات الدفاع عن حقوق المستهلكين وجمعيات حماية البيئة وجمعيات محاربة الفساد، وخلق رأي عام يرفض الفساد دينياً وأخلاقياً لأثاره السلبية في التنمية.
- ضرورة تداول المناصب العليا كخطوة وقائية في مواجهة الفساد المالي والإداري لأن بقاء الموظف في وظيفة محددة ولفترة طويلة يسهل أمامه فرص للانحراف والفساد.

وعلى أية حال ، فإن أي حلول جادة في محاولة للحد من الفساد المالي والإداري بحاجة في البداية إلى الآتي :

- وجود إرادة سياسية والتزام صادق وواضح من قبل القيادة العليا في مكافحة الفساد .
- تغييرات كبيرة في السياسات القائمة وتوسيع نطاق لوائح و سياسات أخرى.
- وجود نظام قضائي قادر على إنفاذ العقوبات على موظفي الخدمة العامة.
- تضافر وتنسق جهود جميع أفراد المجتمع كل في موقعه للقضاء على ظاهرة الفساد .

أخيراً ، مازالت هناك حاجة ملحة لمزيد من الدراسات حول ظاهرة الفساد المالي والإداري خصوصا فيما يتعلق بأسبابه حتى يتسنى تقديم الحلول المناسبة لها.

المراجـــــع

القرآن الكريم

أبن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. (١٩٩٠). لسان العرب، مادة فسد، بيروت: دار صادر.

آل الشيخ ، خالد بن عبد الرحمن بن حسين بن عبده (٢٠٠٧) «الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته دراسة تطبيقية»، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

البرادعى، مها محمود علي (٢٠٠٨) «مدى انتشار الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية دراسة ميدانية على بعض الأجهزة الحكومية بمدينة جدة»، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز - كلية الاقتصاد والإدارة، المملكة العربية السعودية.

البعلبكي ، منير (١٩٨٦) قاموس المورد، دار العلم للملايين.

الاتحاد العالمي لمكافحة الفساد ، منظمة الشفافية الدولية.

http://www.transpareney.org /cpi

الريمي، يوسف سلمان أحمد (٢٠١٠). «الفساد الإداري في الجامعات اليمنية الحكومية: أنماطه وعوامله»، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء ، كلية التربية .

الشميمري، أحمد بن عبد الرحمن (٢٠٠٦). «مظاهر الانحراف الوظيفي». مجلة التدريب والتقنية، ٥٧، ٢٦-٢٨.

الشيخلي، عبدالقادر عبدالحافظ (٢٠٠٣) «التدابير القانونية لمكافحة الفساد». المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد ضمن محور الارتقاء بنظم وأجهزة العدالة الجنائية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض.

الصقال، أحمد هاشم، وسعيد، محمد حسين مهدي (٢٠١٠) «ظاهرة الفساد الإداري هل أصبحت جزء من ثقافة المجتمع». وزارة التجارة: مكتب المفتش العام.

العبيدي، نماء جواد (٢٠١٢). «أثر العدالة التنظيمية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي: دراسة ميدانية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي». مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، ٨(٢٤)، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد.

العريقي، سعيد عبد المؤمن أنعم (٢٠٠٨). «الفساد الإداري وأثره على نمو وتطور القطاع الخاص ـ دراسة حالة الجمهورية اليمنية»، رسالة جامعية. جامعة النيلين، السودان.

الغالبي، طاهر، والعامري، صالح (١٩٩٩). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل، عمان.

القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦م بشأن مكافحة الفساد، المادة الثانية ، وزارة المالية
http://www.mof.gov.ye/regulations/laws/1077-anti-corruption-law-39-2006.html

الكبيسي، عامر (٢٠٠٠). «الفساد الإداري: رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة». المجلة العربية للإدارة، ٢٠(١)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

المقري، أحمد بن محمد بن علي الفيومي (٢٠٠٤). المصباح المنير معجم عربي عربي، القاهرة : دار الحديث.

الوائلي ، ياسر خالد بركات (٢٠٠٦). «الفساد الإداري.. مفهومه ومظاهره وأسبابه: مع أشارة إلى تجربة العراق في الفساد». النبأ، ٨٠.
http://www.annabaa.org/nbahome/nba80/010.htm

إيمان ، صوفي ، ومريم ، قوراري (٢٠١٢). «أخلاقيات العمل كأداة للحد من ظاهرة الفساد الإداري في الدول النامية». مداخلة في الملتقى الوطني حول : حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري.

تركي ، عز الدين، وشرفي، منصف. (٢٠١٢). «الفساد الإداري :أسبابه، آثاره وطرق مكافحته -إشارة لتجارب بعض الدول». مداخلة في الملتقى الوطني حول : حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري.

خليل، عطا الله. (٢٠٠٩). «مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي (تجربة الأردن)». بحث ضمن مجموعة بحوث وأوراق عمل: «مكافحة الفساد في الوطن العربي»، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

خير الله، داود (٢٠٠٤). «الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها». مجلة المستقبل العربي، ٢٧ (٣٠٩)، بيروت.

حاحه، عبدالعالي (٢٠٠٩). «مبررات استقلالية قانون الوقاية من الفساد ومكافحته»، مجلة الاجتهاد القضائي ، (٥)،٨١-٩١.

شتاء، السيد علي (١٩٩٩). الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، المكتبة المصرية الإسكندرية، الطبعة الأولى .

شهاب، إبراهيم بدر (١٩٩٩). معجم مصطلحات الإدارة العامة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١.

عبود، سمير، ونوري، صباح. (٢٠٠٨). «الفساد الإداري والمالي في العراق ـ مظاهره ـ أسبابه ـ ووسائل علاجه». معهد الإدارة، الرصافة: العراق.

علوان، د. قاسم نايف (٢٠٠٧). «تأثير العدالة التنظيمية على انتشار الفساد الإداري: دراسة ميدانية». مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (٧)، ٥٧-٨٢.

كنعان، نواف سالم. (٢٠٠٨). «الفساد الإداري المالي: أسبابه ، آثاره ووسائل مكافحته»، مجلة الشريعة والقانون، (٣٣)، جامعة الإمارات، جانفي.

محمد، منقذ، والشهابي، أنعام. (٢٠٠٠). «العوامل المؤثرة في الفساد الإداري». المجلة العربية للإدارة، ٢٠(٢)، المنظمة .العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

محمود، صلاح الدين فهمي. (١٩٩٤). الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

مشري ، عبدالحليم ، وفرحاتي ، عمر (٢٠١٠). «الفساد الإداري : مدخل مفاهيمي». مجلة الاجتهاد القضائي ، (٥) ، ٧-٢١.

مصلح ، عائض عبداللطيف. (١٩٩٨) . «تفعيل الدور الرقابي لمكافحة الفساد». ضمن أوراق المؤتمر السابع للقادة الإداريين.

منظمة الشفافية الدولية، (٢٠٠٥)، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، كتاب المرجعية، المركز اللبناني للدراسات.

مورو، باولو. (١٩٩٨). «الفساد ، الأسباب والنتائج». التمويل والتنمية،١١ – ١٣.

Ades, A. & Di Tella, R. (1996). The Causes and Consequences of corruption: A Review of Recent Empiricol Contribution . IDS Bulletin, 27(2), 6-11.

Bradhan, P. (1997). Corruption and Development: A Review of Issues. Journal of Economic Literature, 35, 1320-1346.

Deardorff, A. (2006). Economic development. Deardorff's Glossary of International Economics.

http://www-personal.umich.edu/~alandear/glossary/e.html

Fredriksson, Per G., List, J. & Millimet, D.L. (2003). Bureaucratic Corruption, Environmental Policy and Inbound US FDI: Theory and Evidence. Journal of Public Economics, 87, 1407-1430.

Gupta, S., Davoodi, H.R., & Alonso-Termé, R. (2002). Does Corruption Affect Income Inequality and Poverty? Economics of Governance, 3, 23-45.

Gyimah-Brempong, K. (2002). Corruption, economic growth, and income inequality in Africa. Economics Governance,3, 183–209.

Huntington, Samuel. P. (2001). Modernization and corruption », article in the book of: Political corruption: Consepts and contexts, by Arnold. J. Heidenheimer and Michael Johnston, 3rd edition, Transaction publishers.

Kaufmann, D. (1997). Corruption: The Facts. Foreign Policy, 107, 114-131.

Li, H., Xu, L.C., & Zou, H. (2000). Corruption, Income Distribution, and Growth. Economics and Politics, 12(2), 155-182.

Mauro, P. (1995). Corruption and growth. Quarterly Journal of Economics, 110(3), 681-712.

Mauro, P. (1998). Corruption and the Composition of Government Expenditure. Journal of Public Economics, 69, 263–279.

Myint, U. (2000). Corruption: Causes, Consequences And Cures. Asia-Pacific Development Journal, 7(2), 33-58.

Myint, H., & Krueger, A.O. (2009). Economic development. Encyclopædia Britannica.

http://www.britannica.com/EBchecked/topic/178361/economic-development

Tanzi, V., & Davoodi, H. (1997). Corruption, Public Spending and Growth. IMF Working Paper, WP/97/139.

Wei, S. J. (2010). How Taxing is Corruption on International Investors. Paper presented at 8th International Anti-Corruption Conference (IACC), 1-10.

http://8iacc.org/papers/jinwei.html

World Bank. (1997). «Helping Countries Combat Corruption: The Role of the World Bank». Poverty Reduction and Economic Management, World Bank.

http://www.nscoyemen.com/index3.php?id=8&id2=6711